



سلطنة عمان

كلية العلوم الشرعية

قسم أصول الدين

أثر الشورى على المجتمع العماني سياسياً واجتماعياً

بحث تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الإجازة العالية (البكالوريوس)

في الشريعة/ تخصص أصول الدين

إعداد الطالب

مصطفى بن محمد بن عبد الله المقبالي

2012252

إشراف

المكرم الدكتور إسماعيل بن صالح الأغبري

محاضر بكلية العلوم الشرعية

العام الجامعي

1445 هـ / 2023 – 2024 م



سلطنة عمان
كلية العلوم الشرعية
قسم أصول الدين

أثر الشورى على المجتمع العماني سياسياً واجتماعياً

بحث تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الإجازة العالية (البكالوريوس)

في الشريعة/ تخصص أصول الدين

إعداد الطالب

مصطفى بن محمد بن عبد الله المقبالي

2012252

إشراف

المكرم الدكتور إسماعيل بن صالح الأغبري

محاضر بكلية العلوم الشرعية

العام الجامعي

1445هـ / 2023 – 2024م

©



سلطنة عمان

كلية العلوم الشرعية

قسم أصول الدين

أثر الشورى على المجتمع العماني سياسيًا واجتماعيًا

إعداد الطالب: مصطفى بن محمد بن عبد الله المقبالي

الرقم الجامعي: 2012252

التوقيع:

إشراف:

التوقيع:

مناقشة:

العام الجامعي: 1445 هـ / 2023 – 2024 م

تاريخ المناقشة: / / 1445 هـ يوافق: / / 2024 م

تعهد

أتعهد أنا الطالب: مصطفى بن محمد بن عبد الله المقبالي الرقم الجامعي: 2012252 بأن بحثي المقدم إلى المناقشة جهد فردي ولم أتحل فيه شيئاً من بحوث الآخرين.

وكل ما استفدته، ودونته، كان وفق آداب البحث وقوانينه، من الاجتهاد، والنزاهة، والأمانة العلمية، وسائر الضوابط المنصوص عليها.

وأتحمل المسؤولية التامة في حالة ثبوت خلاف ذلك

والله على ما أقول شهيد.

التوقيع:

التاريخ:

مصطفى بن محمد بن عبد الله المقبالي بحث تخرج في أصول الدين 1445هـ/2024م

إهداء

أهدي هذا الإنجاز إلى أُمِّي التي تدعو لي ليل نهار بالتوفيق والنجاح والسعادة وأسأل الله أن يحفظها وأن يمدّها بالصحة والعافية.

وإلى زوجتي الغالية التي تساندني في كل الصعاب وتسعى جاهدة إلى مساعدتي في مرحلتي الجامعية وتضحّي من وقتها وحياتها من أجلي وصابرة ومحتسبة الأجر والثواب من رب العالمين

الشكر

الحمد لله رب العالمين وأحمده وأشكره على نعمه التي أنعمها عليّ، ويسعدني أن أتقدم بشكر إلى الدكتور الشيخ إسماعيل الأغبري لإتاحته لي الفرصة وتعليمي في إعداد بحث التخرج فإنه نعم الأخ ونعم المربي ونعم المعلم فقد احتضنني كأبنة ويتغاضى عن خطأي وتقصيري فله مني جزيل الشكر وأسأل الله له التوفيق وأن يحقق له كل ما يتمناه.

كما أشكر كلية العلوم الشرعية لفتحها المجال لي للدراسة في هذا الصرح العظيم والالتقاء مع العلماء والمشايخ الذين لا نأخذ منهم إلا كل جميل ينفعنا في دنيانا وآخرتنا

وكما أشكر زملائي وإخوتي على مساندتهم لي وتشجيعهم ومساعدتهم لي في التكاليف والأعمال التي أكلف بها من قبل أساتذة.

بارك الله فيهم وأسأل الله لي ولهم التوفيق والسداد وآخر دعواي أن الحمد لله رب العالمين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملخص البحث

الشورى ركن ركين، وأساس متين بالنسبة للأمم والدول الساعية للبناء بين المادي والمعنوي، لأن قوام نهضة هذه الأمم والدول وسبيل بلوغها ما تصبوا إليه وسيلة تصدرها وتحقيق ما تسعى إليه.

للشورى من الآثار الإيجابية الاجتماعية والسياسية ما لا بُد ولا يحصى، من حيث الشعور بالمسؤولية، وتحمل الجميع للمسؤولية والمساهمة في البناء كل حسب طاقاته وقدراته، كما تؤدي إلى بناء دولة متينة الأساس.

وقد وصل الباحث إلى نتائج كثيرة لهذه الشورى منها: ضرورة اختيار الناس للأعضاء اختياراً بعيداً عن التحيزات القبلية ولا بد للعضو أن يكون واسع المدارك متعدد الثقافات، وكذلك على العضو تغليب مصلحة الدولة والمجتمع على المصالح الشخصية وأن يدرك العضو الصلاحيات الممنوحة له بحكم النظام الأساسي للدولة، فيتحرك من خلالها بدل السعي لإرضاء الناس بتحقيق مطالب لا تمت إلى صلاحياته.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبالعامل بطاعته تطيب الحياة وتنزل البركات والصلاة والسلام على من لا نبي بعده سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى صحابته الكرام وتابعيهم بإحسان وسلم تسليما كثيرا. أما بعد

تعد الشورى من الركائز المهمة لبناء الوطن، وغالبًا ما يطلق على الدولة العصرية، وذلك لاهتمامها بمشاركة الشعب في نهضة البلاد، وتطويرها، والمساهمة في صون مقدراتها ومكتسباتها، وجعل البلد أمة واحدة ولحمة وطنية واحدة، وجعلهم كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى الجسد كله بالحمى والسهر

وديننا الإسلامي قد أرشد للاهتمام بالشورى وقد رسم لها معالمها الواضحة لأصحاب الهمم والرؤى السديدة، وقد خصصت سورة بأكملها لما لهذا الأمر من بالغ الأهمية.

وبحمد الله فإن بلادنا سلطنة عمان فقد اهتمت بهذا الجانب ورسمت له منهجا للشورى وأهدافا تتلاءم مع البيئة العمانية والأعراف والعادات والتقاليد السائدة، فكان تشكيل مجلس عمان بغرفتيه الدولة والشورى وفقا للمرسوم السلطاني رقم (86/97) الصادر في 1997/12/16، ويعتبر هو أحد أوجه التطور المهمة التي طرأت على مسيرة الشورى في سلطنة عمان.

من هنا قمت بكتابة هذا البحث لكي نتعرف على حقيقة الشورى وأثرها السياسي والاجتماعي على المجتمع العماني ومما يسهم هذا الأثر في تفعيل دور المجتمع العماني وواجبه الوطني وتحمله المسؤولية اتجاه وطنه والمبادرة في إدلاء أصواتهم لمن يستحق أن يكون على كرسي مجلس الشورى.

فالمجتمع العماني في حقيقة الأمر بحاجة إلى من يقوده إلى معرفة أثر الشورى على المجتمع سواء أكان سياسيا أو اجتماعيا أو اقتصاديا، وأيضا بحاجة إلى اختيار موفق ذي وعي وثقافة لكي

يمثلهم في مجلس الشورى، وهذا تقع على عاتق المجتمع العماني وحسن اختيار أفراده للأعضاء الكفاء علميا وثقافيا وقانونيا مع الأخلاق والمثل والقيم.

ومن هنا سيكون حديثي في هذا البحث عن أثر الشورى على المجتمع العماني سياسيا واجتماعيا، وقمت بتقسيم البحث إلى فصلين، وفي كل فصل مبحثين.

في الفصل الأول سيكون الحديث عن الآثار السياسية للشورى على المجتمع العماني، وفي الفصل الثاني سيكون حديثي عن الآثار الاجتماعية للشورى على المجتمع العماني.

"فكن معي ولا تكن على عجل لكي نصل إلى الهدف المنشود في كتابة هذا البحث "

عنوان البحث:

أثر الشورى على المجتمع العماني سياسيا واجتماعيا.

إشكالية البحث:

إن للشورى من الآثار الإيجابية الاجتماعية والسياسية ما لا يُعد ولا يحصى، من حيث الشعور بالمسؤولية، وتحمل الجميع للمسؤولية والمساهمة في البناء كل حسب طاقاته وقدراته، كما تؤدي إلى بناء دولة متينة الأساس.

فمن خلال البحث سندرس أثر الشورى على المجتمع العماني سياسيا واجتماعيا:

1/ ما أثر الشورى على المجتمع العماني سياسيا؟

2/ ما أثر الشورى على المجتمع العماني اجتماعيا؟

منهج البحث:

المنهج المتبع في البحث هو منهج استقرائي واجتماعي، حيث أنه يدرس أثر الشورى على المجتمع العماني سياسيا واجتماعيا، مما نتوصل بهذا المنهج على أثر الشورى على المجتمع العماني.

سبب اختيار الموضوع:

إن الدافع الذي دفعني لكتابة هذا البحث هو التوعية والإثراء معرفي، وتبيين أثر الشورى على المجتمع العماني سياسيا واجتماعيا.

- (1) الرغبة في الاطلاع على مدى تجذر الشورى في عمان
 - (2) الاطلاع على آليات اختيار أعضاء مجلس الشورى ومواصفاتهم
 - (3) التوعية بضرورة اختيار المجتمع للكفاء من الأعضاء المترشحين للمجلس
- فالشورى ليست وليدة الحاضر على المجتمع العماني وإنما هي متجذرة من قديم الزمان وكانت تسمى أهل الحل والعقد ولهم دور كبير والأثر البالغ على المجتمع العماني سياسيا واجتماعيا واقتصاديا عبر التاريخ إلى وقتنا الحاضر.
- وسأبين تلك الآثار في بحثي من خلال الفصلين الذي اقتصرته على الجانب السياسي والاجتماعي.

أسأل الله التوفيق والسداد

أهداف البحث:

إن من أهداف كتابتي لهذا البحث:

- 1/ بيان أثر الشورى في المجتمع العماني.
- 2/ معرفة الأثر السياسي للشورى على المجتمع العماني.
- 3/ معرفة الأثر الاجتماعي للشورى على المجتمع العماني.

الدراسات السابقة:

الدراسات السابقة والبحوث العلمية التي اعتنت بالشورى وبينت بعض من آثار الشورى في المجتمعات ورسمت غاياتها وأهدافها ومنها نستفيد:

- 1/ المالكية، شيماء بنت عبيد بن خلفان، رسالة ماجستير، بعنوان "الطعون في انتخابات مجلس الشورى العماني (دراسة مقارنة)"، جامعة السلطان قابوس، سبتمبر 2018م.
- وتحدثت فيه عن الأطر النظرية للطعون الانتخابية ودراسة تنظيم القوانين الانتخابية في الانتخابات في سلطنة عمان ومقارنتها ببعض الدول ودراسة الجوانب العملية الانتخابية، فقد ركزت هذه الرسالة على الجوانب القانونية للشورى.
- 2/ الريامية، جواهر بنت صالح بن سعيد، رسالة ماجستير، بعنوان "رقابة مجلس الشورى على أعمال السلطة التنفيذية"، جامعة السلطان قابوس، سبتمبر 2015م.
- ركزت هذه الرسالة على الجانب القانوني والأحكام القانونية في النظام الأساسي للدولة ونطاق الاختصاصات الرقابية الممنوحة لمجلس الشورى وذكر أبرز أهم الصلاحيات الرقابية التي يمارسها مجلس الشورى وأهم الوظائف المناطة لمجلس الشورى.
- 3/ الحوسني، سالم بن سليمان بن هلال، رسالة ماجستير، بعنوان "دور مجلس الشورى العماني في المساهمة في التشريع"، الجامعة الخليجية: مملكة البحرين، مارس 2008م
- استهدف هذا البحث دور مجلس الشورى العماني في المساهمة في التشريع، وبدأ ببيان مفهوم الشورى ومكانتها في الإسلام وتطور الشورى في سلطنة عمان، مروراً بهيكل المجلس وطرق اختيار أعضائه وسياسات وقوانين المجلس والجوانب الرقابية للمجلس واختصاصاته.
- 4/ حدبون بيوض بن صالح بن أحمد، "الشورى الإسلامية والديمقراطية المعاصرة (دراسة مقارنة)" بحث تخرج لنيل درجة البكالوريوس، كلية العلوم الشرعية 2004م.
- استهل في بحثه ببيان المفاهيم المتعلقة بالبحث أولها، ذكر مفهوم الشورى في الجانب اللغوي والاصطلاحي وبعدها تطرق لأهمية الشورى وخصائصها وميزاتها وكذلك مفهوم الديمقراطية وتصوراتها ونشأتها وقد كان تركيز البحث على المقارنة بين الشورى والديمقراطية ومركز الاختلاف والاتفاق والتداخل.

وغيرها من الكتب التي لها دور كبير في هذا المجال، وكل بمجاله واختصاصه ومن خلال اطلاعي على تلك البحوث فقد ركزت على المواد القانونية التشريعية وركزت على مشروعية الشورى في الإسلام، إلا أن بحثي لا يركز على ذات الشورى التشريعية أو القانونية وإنما عن أثر الشورى على المجتمع العماني سياسيا واجتماعيا من خلال التفاعل الإيجابي وتحمل أبناء المجتمع المسؤولية في بناء المجتمع ودوره في اختيار الكفاء من أبناء الوطن ليمثله في مجلس الشورى وأهم الأعمال السياسية والاجتماعية التي تعكس أثرا إيجابيا على المجتمع التي من خلالها يعيش أبناء الوطن في رفاه وسعادة ونماء.

وأسأل الله التوفيق والتيسير على إتمامه.

صعوبات البحث:

إنني لم أجد صعوبات في البحث لوجود مصادر كثيرة لها علاقة بالبحث ولكني لم أجد كتابا متخصصا بهذه الكيفية، لأن حديثي ليس في ذات الشورى التشريعية ولا دراسة الأدلة والأحكام الدالة على مبدأ الشورى وليس البحث في الجوانب القانونية للشورى، وإنما حديثي عن أثر الشورى على المجتمع العماني سياسيا واجتماعيا فقامت بجمع المعلومات والتعبير عنها بطريقة أراها مناسبة.

خطة البحث

..... المقدمة

..... تمهيد

الفصل الأول: الآثار السياسية للشورى على المجتمع العماني

المبحث الأول: الآثار السياسية للشورى من حيث الاختيار والانتخاب

المطلب الأول: التفاعل الإيجابي والتحلي بروح المسؤولية

المطلب الثاني: مناقشة التشريعات عن طريق الأعضاء المنتخبين

المبحث الثاني: الآثار السياسية للشورى من حيث اختيار الأكفاء

المطلب الأول: ضمان وصول العضو الكفء إلى المجلس

المطلب الثاني: تجنب التحزب القبلي والجهوي عند الانتخاب

الفصل الثاني: الآثار الاجتماعية للشورى على المجتمع العماني

المبحث الأول: الآثار الاجتماعية للشورى من حيث المشاركة في سن التشريعات

المطلب الأول: تضيق شقة الخلاف بين أفراد المجتمع

المطلب الثاني: الحماية من الاستبداد

المبحث الثاني: الآثار الاجتماعية للشورى من حيث المشاركة في تنمية المجتمع

المطلب الأول: تقديم الخطط والرؤى المتعلقة بتنمية المجتمع

المطلب الثاني: ضمان العدالة الاجتماعية في تنمية المجتمع

..... الخاتمة

تمهيد

تعتبر الشورى مبدأ من المبادئ الأساسية في الإسلام، والنظام الأساسي للدولة بسلطنة عمان، حيث إنها هي الركيزة الأولى لبناء الدولة الحديثة والعصرية فالشورى جاء الأمر بها في الإسلام لتمحيص الآراء وبلوغ الصواب، كما عليها النظام الأساسي للدولة لترعى مصالح البلاد والعباد وتدير شؤون المواطن وإشعارهم بالانتماء لهذا الوطن ولا سيما في الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية مما يسهم في جلب المصالح للوطن وللمجتمع وحمايته من الاستبداد ودفع المفسد، فعن طريق الشورى يطمئن المواطن أنه لم يعد مهمشا، وعن طريقها يتحقق دور الشعب كمناقشة القضايا الاجتماعية والاقتصادية عبر ممثليه، والشورى تدعم اتخاذ القرار الجماعي بدل الفردي وعن طريق الشورى يمكن معالجة كثير من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

وقبل أن أبدأ في البحث سنتعرف على معنى الشورى لغة واصطلاحا وحكم الشورى في الشريعة الإسلامية لنتمكن أكثر من تحقيق الهدف الذي من أجله تم إعداد البحث

تعريف الشورى لغة واصطلاحا

أولا: الشورى في اللغة:

الشورى: من المشورة والمشاورة، أي التناصح واستخراج الرأي وتشاور أي استخرج ما عنده من الرأي، يقال: شاورته في الأمر بمعنى استشرته وطلبت منه المشورة، فلان خيّر وشيّر: أي يصلح للمشورة وتشاور اشتور القوم: شاور بعضهم بعضاً، والشورة والشارة: هي الحسن والهيئة واللباس، يقال شار الرجل: أي حسن وجهه مظهره وشار العسل: أي استخرجه واجتناه من موضعه، شار الدابة: عرضها للبيع، كأنه من الشور وهو عرض الشي وإظهاره

الشورى: اسم بمعنى التشاور أو اسم أشار عليه، وقولهم: ترك عمر الخلافة شورى: أي متشاوراً فيها⁽¹⁾

وقال الفراهيدي في كتاب العين:

(الشَّوْرَةُ: الموضع الذي تُعسل فيه النَّحل، إذا دجنها.

والمشورة، مفعلة، اشتق من الإشارة؛ أشرت عليهم بكذا، ويقال مشورة.

والمشيورة: الإصبع التي يقال لها السَّبابة.

والشَّارة: الهيئة واللباس الحسن.

وخيلٌ شيارٌ: أي: سمانٌ حسانٌ.

والتَّشويرُ: التَّخجيل، شورتُ بفلان، وتشوّر فلان.

والتَّشوير: أن تشوّر الدابة، كيف مشوارها، أي: كيف سيرتها، والفاعل: مشوّر. وخيلٌ مشوَّرةٌ،

ومشورة، إذا شيرت، أي: ركضت، وشيرتُ الفرس: ركضته⁽²⁾

وعندما ننظر في المعنى اللغوي للشورى فإننا نجد أن الشورى بين طرفين، بغض النظر عن عدد

كل طرف فالطرف الأول: يقدم رأيه وييدي ما عنده مشيراً به، والطرف الثاني: يسمع رأي

الطرف الأول ويقبل ما يشير به

(1) ابن فارس، حمد، معجم مقاييس اللغة. تحقيق عبد السلم هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م، مادة (شور)،

(226/3). الزنجشيري، محمود بن عمرو بن أحمد، أساس البلاغة. تحقيق محمد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت -

لبنان، ط 1، 1419هـ - 1998م، مادة شور (1/525). ابن منظور محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب. بيروت -

لبنان، دار صادر، 1414هـ، مادة شور (4/434). الفيروز آبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب. القاموس

المحيط، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، ط 8، 1426هـ - 2005م، (مادة شور)، ص 421.

(2) الفراهيدي، خليل بن أحمد، العين للخليل الفراهيدي، باب (أشل)، (11/2)، المكتبة الشاملة

وقد يتحاور الأطراف في الأمر المعروض للنقاش، للتفكير فيه وإبداء الآراء ووجهات النظر المختلفة، من أجل الوصول إلى أجود الآراء وأفضلها وأحسنها⁽¹⁾

ومن خلال عرض المعنى اللغوي، نلاحظ أن الشورى تعني:

أ) الاستخلاص الاستخراج والاظهار بعد العرض والاختيار والنظر

ب) الجمال والحسن وعظمة الهيئة

ثانيا: الشورى اصطلاحاً:

تعريف الشورى عند العلماء قديما وحديثا، تكاد تكون متوافقة وإن اختلفت تعبيراتهم فقد عرفها الأصبهاني وهو من المتقدمين بقوله "هي استخراج الرأي بمراجعة البعض إلى البعض"⁽²⁾ وعرفها ابن العربي بقوله "هي الاجتماع على أمر ليستشير كل واحد منهم صاحبه ويستخرج ما عنده"⁽³⁾ ومن المتأخرين عرفها محمد خضر حسين بقوله "هي عرض مسألة على شخص أو جماعة لإبداء رأيهم فيها"⁽⁴⁾ وعرفها محمد الطاهر ابن عاشور بقوله "هي أن قاصد عمل يطلب ممن يظن فيه صواب التدبير والرأي أن يشير عليه بما يره في حصول فائدة المرجوة من عمله"⁽⁵⁾

فالشورى إذاً معالجة آراء الرجال في شأن من شؤون الحياة للخروج بأحسنها وأنسبها تماما كعملية شياره العسل للخروج بصافيه وأحسنه والملاحظ على التعريفات السابقة اتفاقهم وإن

(1) العازمي، راشد حمدان، الشورى في السنة النبوية جمعا وتصنيفا ودراسة، رسالة ماجستير، ص9، كلية الدراسات العليا- الجامعة الدرية، 2004م.

(2) أبو القاسم الأصبهاني، الحسين بن محمد الراغب، المفردات في غريب القرآن، تحقيق. عدنان الداودي، ط1. (دار القلم، دمشق- بيروت، 1412هـ)، (مادة شُور)، ص470

(3) القاضي ابن عربي، محمد بن عبد الله أبو بكر، أحكام القرآن. تحقيق محمد عبد القادر عطا، ط3. (دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1424هـ - 2003م)

(4) محمد الخضر حسين. مذكرة في السياسة الشرعية. مطبعة الزهر، 1366هـ - 1947م، ص13.

(5) ابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، تونس، دار سحنون للنشر والتوزيع، (25/112)

اختلفوا في العبارات التي صيغ منها مفهوم عام للشورى وهو استخراج الرأي في الأمر المتشاور فيه وهذا يتفق مع المفهوم اللغوي

"وتعريف الشورى في النظام السياسي الإسلامي: رجوع ولي أمر المسلمين في قضية عامة إلى من يرجى منهم معرفته بالدلائل الاجتهادية أو الخبرة من أهل العلم وأهل الرأي والاختصاص وذلك للوصول إلى ما هو أصلح للأمة وأنفع"⁽¹⁾

حكم الشورى في الشريعة الإسلامية:

اختلف الفقهاء -رحمهم الله- في حكم الشورى بالنسبة لولي الأمر على قولين :
قول بالوجوب وقول بالندب:

القول الاول: الشورى واجبة على الحاكم، وإلى هذا ذهب كثير من السلف، وعامة المعاصرين⁽²⁾

فقد اعتبر ابن عطية عدم المشاورة من أسباب عزل الإمام فقال: "من لا يستشير أهل العلم والدين فعزله واجب هذا مما لا خلاف فيه"⁽³⁾ ونسب القرطبي كذلك إلى ابن خوزير

(1) عبد الحميد ظفر الحسن، مبدأ الشورى في الفقه السياسي لابن عاشور (دراسة فقهية مقارنة)، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة.

(2) الجصاص، أحمد بن علي بن أبي بكر، أحكام القرآن، تحقيق عبد السلم محمد علي شاهين، ط1. (لبنان - بيروت: دار الكتب العلمية، 1415هـ - 1994م)، ج2، ص51.

تقي الدين أبو العباس، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، السياسة الشرعية في أصلح الراعي والرعية، ط1. (المملكة العربية السعودية: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد 1418هـ)، ص133.

(3) ابن عطية، عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. تحقيق عبد السلم عبد الشافي محمد، ط1. (لبنان - بيروت: دار الكتب العلمية، 1422هـ)، ج1، ص534.

منداد⁽¹⁾ قوله: "واجب على الولاة مشاوراة العلماء فيما لا يعلمون، وفيما أشكل عليهم من أمور الدين، ووجوه الجيش فيما يتعلق بالحرب، ووجوه الناس فيما يتعلق بالمصالح"⁽²⁾

القول الثاني: الشورى مندوبة للحاكم، وإلى هذا ذهب الشافعي، وقتادة، والربيع، وابن إسحاق⁽³⁾

وقال الشقصي في كتابه منهج الطالبين: "والمشورة فرض على الإمام في بعض القول، كان الإمام عالماً أو ضعيفاً، وشدد المسلمون في ترك المشورة كثيراً.

وقال البعض: إنها ندب، فإذا اشترطها المسلمون على الإمام كانت فرضاً واجباً، فإن تركها زالت إمامته وسقطت عن الرعية الطاعة"⁽⁴⁾. انتهى.

من الأدلة على وجوب الشورى:

قول الله تعالى: "فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ"⁽⁵⁾

(1) ابن خويز منداد: هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله بن خويز منداد البصري المالكي، وقيل: محمد بن أحمد بن علي بن إسحاق، ويكنى أيضاً بأبي بكر، هو فقيه مالكي عراقي، تفقه بأبي بكر الأبهري، وسمع من أبي بكر ابن داسة، وأبي إسحاق الهجيمي، وغيرهما، وكان يجانب علم الكلام، وينافر أهله ويحكم على الكل منهم بأنهم أهل الأهواء، صنّف عدّة كتب منها: «كتابه الكبير في الخلاف»، و«كتابه في أصول الفقه»، و«كتابه في أحكام القرآن»، وله اختيارات شواذ عن مالك، وتأويلات واختيارات لم يعرّج عليها حدّاق المذهب، وكانت وفاته في أواخر القرن الرابع الهجري.

(2) أبو عبد الله القرطبي، محمد أحمد، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني، إبراهيم اطفيش، ط2. (القاهر: دار الكتب المصرية، 1384هـ - 1964م)، ج4، ص250. المكتبة الشاملة

(3) أبو الحسن الماوردي، علي بن محمد بن محمد بن حبيب، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض - الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، ط1 (دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1419 هـ - 1999 م)، ج16، ص48.

(4) الشقصي، خميس بن سعيد بن علي بن مسعود، منهج الطالبين بلاغ الراغبين، تحقيق سالم الحارثي، سلطنة عمان: وزارة التراث القومي والثقافي، 1978م.

(5) آل عمران 159

وجه الاستدلال: (شاورهم)، وهو أمر من الله تعالى للمشورة، وهذا الأمر يدل على الوجوب عند الجمهور ما لم تصرفه قرينة

قال الله تعالى في موضع آخر يمدح فيه المؤمنين: "وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ" (1)

وجه الاستدلال: قوله جل جلاله: (وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ) لا يرمون أمرا حتى يتشاوروا فيه، ليتساعدوا بآرائهم، مرتبطا بذلك إلى ما امتدحهم به ربنا بأنهم استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة.

وورد حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: (ويروى عن أبي هريرة قال: ما رأيت أحدا أكثر مشورة لأصحابه من رسول الله صلى الله عليه وسلم) (2). (3)

ومن لطائف المشورة من جوهر النظام للإمام نور الدين السالمي (4): (5)

من استعان بذوي العقول *** فاز إذا بدرك المأمول

من استشار لذوي الألباب *** يسلك طريق الحق والصواب

ما خاب قد قيل من استخارا *** كلا ولم يندم من استشارا

(1) الشورى 38

(2) أخرجه الترمذي في (سننه)، كتاب (سنن الترمذي تأليف أحمد شاكر)، باب (ما جاء في المشورة) عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا.

(3) قال الحافظ: وفي حديث أبي هريرة: فذكره، ورجاله ثقات إلا أنه منقطع، وقد أشار إليه الترمذي في الجهاد فقال: ويروى عن أبي هريرة: فذكره

(4) نور الدين السالمي الضبي هو: عبد الله بن حميد بن سلوم بن عبيد بن خلفان بن خميس السالمي، وهو علامة ومحقق وشاعر ومؤرخ عماني، يعد من أبرز شيوخ عمان في القرن التاسع عشر الميلادي، ولد بقرية الحوقين بالريستاق ويكنى بأبي شيبه ويلقب بنور الدين، من أشهر مؤلفاته كتاب تلقين الصبيان في علم الفقه، وكتاب تحفة الأعيان في سيرة أهل عمان في علم التاريخ، ومنظومة في النحو بعنوان بلوغ الأمل في المفردات والجمل، وله في علم العقيدة منظومة أنوار العقول ومؤلفات أخرى كثيرة.

(5) نور الدين السالمي، عبد الله بن حميد بن سلوم، جوهر النظام في علمي الأديان والأحكام، باب جامع الآداب، الطبعة الثانية 1438-2018م، ج4، ص358-359.

فهي إذا حصن من الندامة *** إنها أمن من الملامة

من لم يشاور رجلا رشيدا *** عن الصواب قد غدا بعيدا

من استشار رجلا قد شره *** في عقله وقد أراه مسلكه

وإن أردت من فتى مشاورة *** فانظر إليه قبل أن تشاوره

فإن ترى فيه ودادا خالصا *** ثم وفور العقل فيه شاخصا

وعارفا حالك بالحقيقة *** شاوره واقصد سالكا طريقه

وإن تكن لم تجد المذكورا *** فيه فجانبه وخلّ الشورى⁽¹⁾

فهذا الأبيات تبين من هم أهل الشورى الذي ينبغي للمجتمع أن يختارهم؟ وماهي مؤهلاتهم؟ وصفاتهم؟ ولم يغفل الإمام نور الدين السالمي الإشارة إلى الآثار الإيجابية للشورى إن أحسن المجتمع اختيار أعضائه وممثليه.

بعد أن تعرفنا على تعريف الشورى لغة واصطلاحا وتعرفنا على حكم الشورى في الشريعة الإسلامية، فهيا بنا لندخل في صلب موضوعنا البحثي لتتعرف على أثر الشورى على المجتمع العماني سياسيا واجتماعيا ونحيط بذلك علما وفهما بإذن الله تعالى.

(1) نور الدين السالمي، عبد الله بن حميد بن سلوم، جوهر النظام في علمي الأديان والأحكام، باب جامع الآداب، الطبعة الثانية 1438-2018م، ج4، ص358-359.

الفصل الأول: الآثار السياسية للشورى على المجتمع العماني

المبحث الأول: الآثار السياسية للشورى من حيث الاختيار والانتخاب

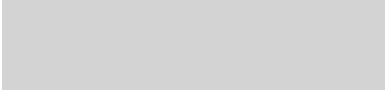
المطلب الأول: التفاعل الإيجابي والتحلي بروح المسؤولية

المطلب الثاني: مناقشة التشريعات عن طريق الأعضاء المنتخبين

المبحث الثاني: الآثار السياسية للشورى من حيث اختيار الأكفاء

المطلب الأول: ضمان وصول العضو الكفء إلى المجلس

المطلب الثاني: تجنب التحزب القبلي عند الانتخاب



الفصل الأول: الآثار السياسية للشورى على المجتمع العماني

المبحث الأول: الآثار السياسية للشورى من حيث الاختيار والانتخاب

المطلب الأول: التفاعل الايجابي والتحلي بروح المسؤولية:

إن من آثار الشورى على المجتمع العماني بأن يكون هناك تفاعل إيجابي بين أفراد المجتمع والتحلي بالمسؤولية لما يسهم من خلق بيئة مثالية يسود بين أفرادها الترابط والتآلف والمحبة والوئام، وهذا لا يتأتى إلا بوجود من يسهم في تعزيز هذه الثقافة وفتح باب الحوار والتعبير عن الرأي وإبداء المقترحات وغيرها من الأمور التي تسهم في أعمال المجتمع وإشراكه في التطوير والإبداع يقول الله تبارك وتعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾⁽¹⁾ إن هذه الآية تدل على ترابط المجتمع والتعارف في ما بينهم ويكون أفضلهم وأكرمهم من يقوم بخدمة المجتمع وخير الناس أنفعهم للناس (كما جاء من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم عن طريق ابن عمر رضي الله عنهما : أن رجلا جاء إلى الرسول صلى الله عليه وسلم فقال " يا رسول الله أي الناس أحب إلى الله ؟ فقال: أحب الناس إلى الله أنفعهم للناس، وأحب الأعمال إلى الله عز وجل سرور تدخله على مسلم تكشف عنه كربه أو تقضي عنه دينه أو تطرد عنه جوعا ولأن أمشي مع أخ في حاجة، أحب إلى من أن أعتكف في مسجد " ⁽²⁾ ⁽³⁾، نعم صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو نعم المربي الذي يدعو أمته إلى الألفة والمحبة والإخاء وأن

(1) سورة الحجرات 13

(2) أبو الحسن نور الدين الهيثمي، علي بن أبي بكر بن سليمان، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق: حسام الدين القدسي، (الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة 1414 هـ، 1994 م)، باب فضل قضاء حوائج المسلمين، ج 8، ص 191. (3) أورده الطبراني في المعجم الكبير (13646)، عمر بن دينار، عن ابن عمر، أبو القاسم الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط 2. (القاهرة: مكتبة ابن تيمية، 1415 هـ - 1994 م)، ج 12، ص 453.

تكون المجتمعات متماسكة كالجسد الواحد وإذا اشتكى عضوا تداعى سائر الجسد بالحمى والسهر.

والشورى سبيل من سبل تلك الألفة ووسيلة من وسائل تعميق اللحمة الوطنية، فهي الحبل المتين بين الراعي والرعية، وهي الوثاق بين أفراد المجتمع، فيشعر كل أفراده بأن صوتهم مسموع وقولهم به مأخوذ وأنهم ليسوا على الهامش يعيشون ولا على قارعة الطريق يحيون.

كان صلى الله عليه وسلم يستشير صحابته ومجتمعه لأي أمر عارض فيه مصلحة الإسلام والبلاد والعباد حتى بايعه الناس والمجتمعات بالسمع والطاعة، كيف لا يكون ذلك وقد رأوا العدل والحلم والحكمة وهو المد والمؤيد والمنصور ومع ذلك يشاورهم.

وهذا ما قاله سماحة شيخنا الخليلى حفظه الله في أحد محاضراته (فلذلك لم يكن أحد من الناس يستقل بمصلحه بنفسه لأجل أن يعرف بذلك فقره وحاجته، والله - تبارك وتعالى - وحده هو الغني عن عبادته. وإذا كان الناس متفاوتين تفاوتاً ظاهراً فيما أوتوه من ملكات سواء كانت هذه الملكات فطرية أم كانت كسبية وفيما أوتوه من المواهب سواء كانت ظاهرة أم كانت باطنة فإنّ ذلك مما يعكس ظلالاً على آرائهم وتجاربهم وخبراتهم، فالناس متفاوتون في خبراتهم بحسب تفاوتهم في ملكاتهم وفي مواهبهم التي أوتوها من قبل الله - سبحانه وتعالى - وهذا بطبيعة الحال مما يؤدي إلى التفاوت بحيث يتقن كل أحد ما لا يتقنه الآخر ويفهم هذا ما لا يفهمه ذلك، فكل واحد منهم يكون - إذن - بحاجة إلى أن يستشير غيره ليجمع خبرته إلى خبرته وليشد رأيه برأيه، فلذلك وصف الله - تبارك وتعالى - المؤمنين هنا بأنّ أمرهم شورى. وليس في الشورى غضاضة على أحد، فالإنسان الذي آتاه الله - تبارك وتعالى - ما آتاه من مواهب ومن حَصَافَةِ الرَّأْيِ واتقاد البصيرة وصفاء السريرة إن استشار من هو دونه لم يكن في ذلك غضاضة عليه) انتهى⁽¹⁾

(1) من محاضرات وفتاوى للشيخ أحمد بن حمد الخليلى عن العدل والشورى في الإسلام التي ألقاها سماحة الشيخ الخليلى في جامعة السلطان قابوس وجدتها في المكتبة الشاملة <الموسوعة الإباضية>، شبكة الدرة الإسلامية

فقد بين سماحة شيخنا الخليلي أهمية الشورى، وأثرها على المجتمع العماني، فالناس مختلفون في توجهاتهم وعقولهم ومدركاتهم وأفهامهم ومواهبهم وما يتقنه شخص لا يتقنه غيره.

وقد أجاد الشاعر بشار بن برد الذي قال في أحد قصائده:

إذا بلغ الرأي المشورة فاستعن *** برأي نصيح أو نصيحة حازم

ولا تجعل الشورى عليك غضاضة *** فإن الخوافي قوة للقوادم⁽¹⁾

وقد كان بعض الناس يقول: " ما أخطأت قط " قيل له: " وكيف ذلك؟ " قال: " ما خَزَنِي أمر إلا استشرت فيه قومي فعملت برأيهم فإن كان خطأ فهم المخطئون وإن كان صوابا فهم المصيبون. "(2)

وقال الضحاك: أمره بمشاورتهم لما علم فيها من الفضل⁽³⁾.

وقال الحسن البصري - رحمه الله تعالى - : أمره بمشاورتهم ليستن به المسلمون ويتبعه فيها المؤمنون وإن كان عن مشورتهم غنيا⁽⁴⁾.

وروي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: «المشورة حصن من الندامة، وأمان من الملامة»⁽⁵⁾.

(1) الزحيلي، وهبة بن مصطفى، التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج (دار الفكر المعاصر - دمشق) ط2: 1418هـ، ج25 ص82.

(2) سماحة الشيخ الخليلي، أحمد بن حمد، العدل والشورى في الإسلام > المكتبة الإباضية الشاملة <

(3) أبو الحسن البصري البغدادي، علي بن محمد بن محمد بن حبيب، أدب الدنيا والدين، باب (الفصل الثالث فالمشورة)، دار مكتبة الحياة، 1986م ج1، ص300

(4) أبو الحسن البصري البغدادي، أدب الدنيا والدين، ج1 ص300

(5) فقد اختلف في إسناد الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم فمنهم من أسنده إلى قول أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، كما ذكر في كتاب (الذريعة إلى مكارم الشريعة)، وأكتفي بذكره بما ذكره بعض الفقهاء الذين أسندوا ذلك القول إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأذكر مصدر واحد على ذلك:

أبو الحسن البصري البغدادي الماوردي، علي بن محمد بن محمد بن حبيب، أدب الدنيا والدين، (الناشر: دار مكتبة الحياة، 1986م)، باب الفصل الثالث في المشورة، ج1 ص300

وقال علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - : نعم المؤازرة المشاورة وبئس الاستعداد الاستعداد.⁽¹⁾

وقال عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - : الرجال ثلاثة: رجل ترد عليه الأمور فيسددها برأيه، ورجل يشاور فيما أشكل عليه وينزل حيث يأمره أهل الرأي، ورجل حائر بأمره لا يأتمر رشدا ولا يطيع مرشدا.⁽²⁾

وقال عمر بن عبد العزيز: إن المشورة والمناظرة بابا رحمة ومفتاحا بركة لا يضل معهما رأي ولا يفقد معهما حزم.⁽³⁾

وفي هذا يقول شاعر النيل:

يا رافعا راية الشورى وحارسها *** جزاك ربك خيرا عن محبيها
رأي الجماعة لا تشقى البلاد به *** رغم الخلاف ورأي الفرد يشقيها⁽⁴⁾

وهذا ما قامت به السياسة العمانية منذ القدم عن طريق ما يسمى أهل الحل العقد حيث أنهم كبار العلماء في العلوم الشرعية فإليهم ترجع الشورى في كل صغيرة وكبيرة تخص البلاد والعباد لهم الصلاحيات في تنصيب الإمام ويمكنهم عزله⁽⁵⁾ وغيرها الكثير من الصلاحيات وهنا سأقف قليلا لأضع بعض النماذج على الشورى قديما:

(1) أبو الحسن البصري البغدادي، أدب الدنيا والدين، ج 1 ص 300

(2) المرجع السابق: أبو الحسن البصري البغدادي، أدب الدنيا والدين، ج 1 ص 300

(3) المرجع السابق: أبو الحسن البصري البغدادي، أدب الدنيا والدين، ج 1 ص 300

(4) القصيدة العُمرية هي واحدة من أشهر قصائد مدح أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهي للشاعر حافظ إبراهيم.

القاضي المهدي، حسين بن محمد، صيد الأفكار في الأدب والأخلاق والحكم والأمثال، باب الشورى، (الناشر: وزارة الثقافة اليمنية، دار الكتاب 2009م)، ج 2 ص 27

(5) نور الدين السالمي، عبد الله بن حميد، تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان، طبع وتصحيح وتعليق: أبو إسحاق إبراهيم اطفيش الجزائري الميزابي، ط 1 (مطبعة الشباب، القاهرة الطبعة الثانية، 1350هـ)، ج 1، ص 203-211.

1/ عزل الإمام محمد بن أبي عفان عن طريق أهل الحل والعقد فقد اختلفوا في إمامته فقليل بأنه كان إمام دفاع حتى تضع الحرب أوزارها وأيضا هناك أسباب كثيرة التي جعلت أهل الحل والعقد أن يبرؤا منه وأن يعزلوه⁽¹⁾

2/ تنصيب الإمام الوارث بن كعب إماما بعد عزل ابن أبي عفان عن طريق أهل الحل والعقد وعلى رأسهم الشيخ القاضي موسى ابن أبي جابر الأزكوي⁽²⁾.

3/ إمامة المهنا بن سلطان فقد بايعه أهل الحل والعقد بعد موت الإمام سلطان بن ماجد⁽³⁾ وغيرهم كثير من الأئمة العمانيين الذي نُصبوا عن طريق الشورى وبما يسمى قديما أهل الحل والعقد، فنصبوا الأئمة وعقدوا البيعة في بداية ظهور الإمامة في عمان في سنة 752م⁽⁴⁾ أي منذ عام 132 هـ، بعد مقتل الإمام طالب الحق في اليمن، حيث بايع العمانيون الجلندى بن مسعود إماما على المسلمين وبإجماع من علماء أهل الحل والعقد في ذلك الزمان: (كالربيع بن حبيب، وعبد الله بن القاسم، وهلال بن عطية، وخلف بن زياد البحراني، وشبيب بن عطية وموسى ابن أبي جابر الأزكوي وبشير بن المنذر ومنير بن النير)⁽⁵⁾.

وقال أبو مسلم البهلائي في ديوانه⁽⁶⁾:⁽⁷⁾

تعاقبت خلفاء الله منصبها *** من الجلندى وختم الكل عزان

(1) العلامة المحقق نور الدين السالمي، عبد الله بن حميد، تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان، ج1، ص113

(2) المرجع السابق: نور الدين السالمي، تحفة الأعيان، ج1، ص116

(3) المرجع السابق: نور الدين السالمي، تحفة الأعيان، ج1، ص525

(4) المرجع السابق: نور الدين السالمي، تحفة الأعيان، ج1، ص79

(5) انظر: كتاب تحفة الأعيان للإمام نور الدين السالمي، ج1.

(6) أبي مسلم البهلائي هو ناصر بن سالم بن عديم بن صالح بن محمد، المعروف بالبهلائي نسبة إلى بهلا إحدى عواصم عُمان الداخلية، شاعر وعالم وعمل بالقضاء، وكان مولده في سنة 1273هـ، ويقال أيضًا في سنة 1276 للهجرة ويقال إنه ولد في نزوى إن صح أيام عمل والده قاضيًا بها.

انتقل إلى مدينة زنجبار سنة 1295 وهو إذ ذاك في آخر العقد الثاني من عمره أو في أول الثالث

(7) أبي مسلم البهلائي، ناصر بن سالم بن عديم الرواحي، الآثار الشعرية لأبي مسلم البهلائي، تحقيق محمد الحارثي،

(منشورات الجمل - بغداد - بيروت 2010)، ط1، ص574.

أئمة حفظ الدين القويم بهم *** من يوم قيل لدين الله أديان

صيد سراة أباة الضيم أسد شرى *** شمس العزائم وأهوان رهبان

سفن النجاة هداة الناس قادتهم *** طهر السرائر للإسلام حيطان

تقبلوا مدح القرآن أجمعها *** إذا استحق مديح الله إيمان

جدوا الى الباقيات الصالحات فلم *** يفتهم في التقى سر واعلان

على الحنيفية الزهراء سيرهم *** والوجه والقصد إيمان واحسان

رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فقد كرسوا حياتهم في العلم والعمل في مرضاة الله محققين
بذلك الأمن والأمان في مجتمعاتهم بعون والله ورعايته

فقد كانت عمان ولله الحمد على النهج القويم والطريق المستقيم، فقد كان ولا زالت تحترم
وتقدس مكانة العلماء وتأخذ برأيهم ومشورتهم حتى تنزل على بلادنا بالخير والبركات.

وبعد تولي السلطان قابوس مقاليد الحكم في الثالث والعشرين من يوليو عام 1970م سعى إلى
تنظيم مبدأ الشورى، فأنشأ المجلس الاستشاري ثم تطور إلى مجلس الشورى ثم تطور إلى مجلس
عمان الذي يضم مجلس الدولة والشورى، فمجلس الدولة بالتعيين ومجلس الشورى بالانتخاب.
وسار على نهجه السلطان هيثم بن طارق في ذلك التنظيم، وإشراك أفراد المجتمع العماني في
القرارات التي تخص شؤون الدولة وإعطائهم المسؤوليات المساعدة على تحقيق الأهداف والرؤى
المستقبلية للبلاد ، ويبقى هنا الشخصية المثالية التي لا غنى عنها وهو الذي يتمتع بالتفاعل
الإيجابي والهمم العالية والنظرة الإيجابية البناءة ومن يتمتع بالنقاش المتزن الهادي، والذي وهب
الحكمة ليس فقط على مستوى الذي يمثل فيه أمام مجلس الشورى وإنما حتى على المستوى
الأسري فهم بحاجة إلى حكيم يستنبروا بحكمته وكذلك المنطقة والمجتمع فيمن حوله

قال تعالى: " يؤتي الحكمة من يشاء ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا وما يذكر إلا أولوا الألباب " من سورة البقرة (269) ⁽¹⁾ ولا شك لمثل هذا يرفع كفاءة المجتمع العماني والثقة وروح الطمأنينة ونزع الخلافات والإشاعات التي تتوغل في الصدور وتنويرها بالحللول السديدة مما يجعل المجتمع العماني أكثر انتماء لهذا الوطن العزيز لأنه يجد من يرفع مصالحه وواجباته وحقوقه الوطنية.

وهنا سأذكر رسالة متداولة في وسائل التواصل الاجتماعي لسماحة شيخنا الخليلي - حفظه الله ومتعه الله بالصحة والعافية- فيها سؤال موجه إلى سماحة الشيخ أحمد بن حمد الخليلي المفتي العام لسلطنة عمان عن حكم الشرع في عزوف بعض الناس عن المشاركة في الانتخابات مع وجود ناس ذوي كفاءة وأمانة وسداد رأي، ولهم نشاطهم في خدمة المجتمع والسعي للإصلاح. فأجاب سماحة الشيخ الخليلي - حفظه الله - كما ورد في الرسالة المتداولة: " إن كان ترك انتخاب ذوي الكفاءة والأمانة يؤدي إلى وصول غيره وملء الفراغ فإنه لا يسوغ العزوف عن المشاركة في ذلك لما قد يؤدي إليه من الفساد والله أعلم" ⁽²⁾ وعن حكم من يدعو الناس إلى مقاطعة هذه الانتخابات مدعيا أنها مجرد انتخابات شكلية لا تُقدم ولا تؤخر في الواقع شيئا.

وأجاب سماحة الشيخ الخليلي بالقول: " لا ينبغي ذلك لما قد يترتب عليه من المضار والله أعلم" ⁽³⁾

(1) سورة البقرة - الآية 269

(2) مقال لسماحة الشيخ أحمد بن حمد الخليلي، لا يسوغ العزوف عن المشاركة لما قد يؤدي إليه من فساد،

<https://www.atheer.om/archives/22751/#ixzz7B4pS0pYG>

الوقع الإلكتروني لأثير نشر في يوم السبت، 24 أكتوبر 2015 م 9:57 م (قمت بزيارته 2023/7/11م).

(3) <https://www.atheer.om/archives/22751/#ixzz7B4pS0pYG> : في الوقع الإلكتروني

لأثير نشر في يوم السبت، 24 أكتوبر 2015 م 9:57 م، (قمت بزيارته 2024/7/11م).

وهذا دليل على تفاعل المجتمع الايجابي مع بعضه بعض وتحمله المسؤولية الكاملة اتجاه مجتمعه ووطنه مما يجعل بينهم كما ذكرنا لحة وطنية بين أبناء المجتمع وبين الراعي والرعية.

المطلب الثاني: مناقشة التشريعات عن طريق الأعضاء المنتخبين:

من أثر الشورى على المجتمع العماني الشعور بالانتماء لهذا الوطن، كيف لا!! وقد قلنا سابقا متى ما وجد التفاعل الإيجابي بين أفراد المجتمع وإعطاء الفرص للمشاركة في بناء الوطن حتما سيكون ولاء وانتماء للوطن والسعي إلى تطويره والمحافظة على منجزاته، ومن أهمها مناقشة التشريعات والقوانين الصادرة من الجهات العليا في الحكومة العمانية وعرضها على مجلس الشورى الذي انتخبه أبناء الوطن ووضعوا ثقتهم وآمالهم لمناقشة التشريعات بما يتناسب مع تطورات المجتمع ويحفظ حقوق الوطن والمواطن، فقد اهتمت الحكومة العمانية بتفعيل دور أعضاء مجلسي الدولة والشورى، وإعطاء أعضاء المجلسين الحصانة التي تسهم في الحفاظ على حرية العضو ويحفظ له حقوقه وواجباته وإعطاء المجلسين المكانة والأهمية المرموقة من بين المؤسسات التشريعية فالمجلس لينة من لبنات التي تقوم على المراجعة والتعديل والتطوير ومناقشة القوانين وتطويرها، ومن أهم تلك القوانين والتشريعات التي ناقشها مجلس الشورى مع مجلس الدولة:

أولا: قانون المرور

ثانيا: قانون الحماية الاجتماعية

ثالثا: قانون العمل

رابعا: تعديل أحكام قانون تأمين المركبات

خامسا: مشروع قانون كبار السن

وغيرها الكثير من القوانين التي ناقشها مجلس الشورى والدولة التي تسعى لتطوير البلاد والحياة والرفاه للمجتمع العماني.

ولقد شاهدنا كثيرا من المواقف بعد تولي السلطان قابوس، حيث ألقى خطابا يشيد بدور أفراد المجتمع وإن الشعب هم الثروة الحقيقية لبناء الوطن مما وجه في خطابه إلى رجوع أبناء عمان الذين تغربوا لكسب العيش للرجوع إلى حضن الوطن حيث قال في خطابه لأبناء عمان عند توليه مقاليد الحكم (أيها الشعب نعمل بأسرع ما يمكن لجعلكم تعيشون سعداء لمستقبل أفضل وعلى كل واحد منكم المساعدة في هذا الواجب ... كان وطننا في الماضي ذا شهرة وقوة وإن عملنا باتحاد وتعاون فسنعيد ماضيها مرة أخرى وسيكون لنا المحل المرموق في العالم العربي ... كانت عمان بالأمس في ظلام ولكن بعون الله غدا سيشرق فجرا جديدا على عمان وأهلها حفضكم الله وكلل مسعانا بالنجاح والتوفيق)⁽¹⁾.

ومن أبرز خطابات جلالة السلطان قابوس في الجلسة الثانية لمجلس الشورى التي تحدث عن مناقشة التشريعات وصلاحيات مجلس الشورى فقد قال بمطلعها "إننا ننظر إلى مجلسكم كشريك للحكومة في العمل من أجل بناء هذا الوطن وخدمة مواطنيه من خلال الموارد المتاحة..."⁽²⁾.

وهناك كثير من الخطابات للسلطان قابوس، تهتم بالشورى وتدعوا إليها وتحث الشعب على ممارستها، وتجدد العهد والولاء لهذا الوطن العزيز مما يسهم على الحفاظ على مقدراته ومكتسباته والذود ما يعكر صفوف المجتمع العماني، وأن يكون كل فرد من أفراد المجتمع القيام بواجباته اتجاه وطنه.

أثر الشورى لا يأتي إلا بالإيمان الصادق في حب الوطن، فالشورى ركن أساسي لذب فتيل الفتن ودفن الأحقاد في المجتمعات العمانية وحل النزاعات والخلافات التي تتعلق بالأمور السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية.

(1) العويسي، رجب بن علي بن عبيد، الوجدان الوطني قراءة في النطق السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم، الناشر (دار الكتاب الجامعي - العين - دولة الإمارات العربية المتحدة)، الطبعة الأولى (1431هـ - 2011م)، ص72.

(2) من خطابات جلالة السلطان قابوس

ومن آثار الشورى على المجتمع العماني فقد ذكرنا مناقشة أعضاء مجلس الشورى للتشريعات الصادرة من الحكومة العمانية ومن أبرز مهامهم في المناقشة:

1/ النظر في الأمور المتعلقة بالخدمات والمرافق العامة واقتراح سبل تطويرها ومن أهمها ما يتعلق بالكهرباء، والدعم الوطني للكهرباء والماء والوقود، وشروط منح الأراضي الحكومية، وتنظيم الباعة المتجولين وغيرها من الخدمات التي تراعي الجوانب المعيشية للمواطن العماني.

2/ مناقشة القوانين الجديدة والبحث عن سبل التنفيذ بما يتناسب مع متطلبات الشارع العماني بحيث لا يكون ضررا ولا ضرار على المجتمع العماني

3/ تقديم المقترحات والآراء المناسبة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية

4/ توعية المجتمع العماني بأهداف التنمية ومهامها وأولياتها

5/ النظر في الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبحث عن المعوقات واقتراح وسائل العلاج

6/ تناول القضايا التي تمس المصلحة العليا للوطن والمواطن والقيام بمعالجتها ودراستها ومراجعتها من منظور شامل للبلاد بكل مناطقها وولاياتها

7/ إعداد خطط تنمية للبلاد ومتابعة تنفيذها كالحماية الاجتماعية المتعلقة بالمسرحين عن العمل والباحثين عن العمل ومنفعة ربات المنزل ومنفعة الأطفال وغيرها التي تخدم المواطن والمواطن.

8/ إبداء الرأي في القوانين والتشريعات وطلب تعديلها أو إضافة مواد عليها.

وغیرها من المناقشات التشريعية التي تسهم في تطوير البلاد وكذلك مناقشة الوزراء في قراراتهم وتنفيذهم للخطة التنموية والمساءلة في كل الجوانب، وعقد جلسات عدة للاستماع والمناقشة

فمن الأمثلة على المناقشات التشريعية في الجوانب الاجتماعية قانون الحماية الاجتماعية وقانون العمل وغيرها وهناك مراجعات ومناقشات أيضا في الجوانب السياسية والاقتصادية بما تسهم هذه المناقشات التشريعية للوصول للرقى والنهضة للوطن والمجتمع العماني.

فالتشاور سمة العقلاء في الوطن وهو درب خدمة البلاد، وبالشورى يتجلى موطن الصواب وعن طريقهما يتم إصلاح الخلل، والشورى ترجمة عملية لشعار حب الوطن لأنها تسفر عن تقديم الأكفاء واختيار الكفاء لمجلس الشورى مع أخذ الحكومة أسفر عنه رأي مجلس عمان.

وكل هذا من آثار الشورى على المجتمع العماني التي بنيت على قواعد متينة ومتزنة وأبعادا تاريخية من أهل العلم المخلصين لوطنهم الغيورين على تراثه وحضارته ومكانته عبر التاريخ

فالشورى تحقق الانتماء للوطن في المجتمع العماني وقد ذكرنا أحداث عدة لنثبت بأن الشورى عند تحقيقها بالشكل المطلوب وبما رسمت عليها القوانين الأنظمة السياسية فإنها ستحقق الأمن والاستقرار والانتماء لهذا الوطن وأيضا ما سيتم ذكره لاحقا عن اختيار الأكفاء من أبناء الوطن للمشاركة في قبة المجلس الشورى العماني.

المبحث الثاني: الآثار السياسية للشورى من حيث اختيار الأكفاء

المطلب الأول: ضمان وصول العضو الكفاء إلى المجلس

إن اختيار العضو الكفاء لمجلس الشورى يعد من آثار الشورى في المجتمع العماني، لأنها تدفن الأحقاد التي تتغلغل في قلوب الناس وتنزع الضغائن بين أفراد المجتمع، كيف لا!! لأنهم سيجدون من يراعي مصالحهم ويقف معهم بكل صغيرة وكبيرة يرفع صوتهم إلى المجلس ويبحث متطلباتهم الحياتية، ولاسيما بين الراعي الرعية يكون العضو الكفاء حلقة وصل ناجحة.

يقول الأستاذ الدكتور ملفي بن حسن الشهري " إن بانعدام الشورى بدورها تؤدي إلى انفجار المجتمع، واختلال موازين الحياة الاجتماعية من أمن، واقتصاد، واستقرار، فيكون لذلك انعكاساته السلبية التي تفقد معها البناء، والعطاء، والسعي الى استقرار النظام" انتهى قوله⁽¹⁾ وعندئذ يسعى المجتمع إلى مقاومة تلك الصور السلبية التي نشأت من واقع الحياة الاجتماعية التي يعيشها أفراد ذلك المجتمع بالأحقاد، والضغائن، والكراهية التي تدفعه إلى محاولة تغيير ذلك الواقع المر، مما يدخل المجتمع في حروب أهلية تهلك الأخضر واليابس، بل يجعل المجتمعات تفقد مقومات الحياة مما يجعله سهلاً للأطماع الداخلية والخارجية، وكل ذلك بسبب تنحيها عن الشورى وإقصائها عن الواقع العملي في حياة الأمة.

وهذا ما تسعى إليه حكومتنا الرشيد في تحقيق الأمن الاستقرار في بلدنا العزيز وهذا بفضل الله تعالى ما نلامسه من تحقيق هذا الهدف وكثير ما يوجه السلطان قابوس في جولاته السامية، وخطاباته الداعية إلى أن يكون المجتمع متماسكا ومترابطا كالبنيان الذي لا يقهر ولا يتزعزع وسأذكر خطابا من خطابات السلطان قابوس الخالد في قلوبنا وفي قلوب أبناء المجتمع العماني قال فيها " إن التطرف مهما كانت مسمياته والتعصب مهما كانت أشكاله والتحزب مهما كانت دوافعه ومنطلقاته نباتات كريهة سامة ترفضها التربة العمانية الطيبة التي لا تنبت إلا طيبا ولا تقبل أبدا أن تلقى فيها بذور الفرقة والشقاق"⁽²⁾.

وإن الكيفية التي يتم بها اختيار الكفاء لمجلس الشورى، قد نظمتها المراسيم السلطانية، والقوانين الجزاء العماني، والقوانين الصادرة من مجلس الشورى ومجلس الدولة، ورسمت أنظمتها وقوانينها الواضحة تتناسب مع وعي المجتمع العماني، وسأذكر نقطتين حسب رأيي أنها من أهم النقاط التي لا بد من مراعاتها في الانتخابات لكي نضمن وصول الكفاء إلى مجلس الشورى:

(1) الشهري، ملفي بن حسن، الشورى ودلالاتها الحضارية وقواعدها الفكرية، الطبعة الأولى. الناشر: (مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2015م)، ص 33-36

(2) من أقوال السلطان قابوس رحمه الله تعالى . شبكة عمان القانونية . التوتير نشر في تاريخ 3 يونيو 2020 الساعة

أولاً: الأمانة ومراعاة المصلحة العامة:

إن مجلس الشورى هو مجلس منتخب من قبل الشعب، يتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، ويمثل أحد جناحي مجلس عمان الذي يضطلع بصلاحيات تشريعية وممارسة اختصاصه باستعمال أدوات المتابعة، بما يخدم الصالح العام للوطن والمواطنين، ويدعم تطوير مسيرة الشورى في البلاد ويعزز مشاركة المجتمع في صنع القرار ويساهم في تحقيق التنمية الشاملة ويتكون من أعضاء منتخبين يمثلون جميع ولايات السلطنة، ينتخبون بالاقتراع العام السري المباشر⁽¹⁾.

فصوت الناخب أمانة وطنية عظيمة، فلا بد أن لا يضيعه أبداً، بل يعطيه لمن يستحقه، وبحريته وإرادته وضميره الوطني الحي، وأن يقدمه لمن يريد المحافظة على ازدهار عمان وتطويرها وضمان حقوق شعبها، يجب على الناخب أن يمنح صوته للمرشح القادر على تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، وقادراً على خدمة المجتمع العماني في شتى المجالات، وإن أمانة الناخب في حسن الاختيار لأعضاء مجلس الشورى يمثل حاضر ومستقبل عُمان.

إنَّ يومَ الانتخاب هو يوم الاختبار للاحتكام إلى العقل والضمير الوطني الحي؛ لذا يجب الابتعاد تماماً عن الهوى، والتركيز على الوعي في انتخاب المرشح الأكفأ والأفضل والأجدر، القادر على نقل المجتمع نحو حياة أفضل، ومن أهم ما يجب التركيز عليه في الفترة الانتخابية القادمة، وجعله من الأولويات، هو ترك كل ما يعكّر صفو الأجواء الانتخابية، وعمل كل ما يسهم في تعزيز الوحدة الوطنية والاجتماعية⁽²⁾.

وقد نشر استطلاع في جريدة عمان للكاتب سالم الحسيني، وذكر فيها صوت بعض أصحاب السعادة الذين تحدثوا عن الأمانة ومراعاة المصلحة العامة في اختيار الكفاء لعضوية مجلس

⁽¹⁾ الموقع الرسمي لمجلس الشورى، سلطنة عمان، -<https://www.shura.om/About-Us/About-the-Majlis>، شاهدته تاريخ 2024/3/31م.

⁽²⁾ العماني، جابر حسين، "صوتك أمانة"، جريدة الرؤية، 22 أكتوبر 2019، <https://alroya.om/p/248763> . (تاريخ الزيارة: 2024/3/31)

الشورى، فذكر أنه على الناخب أن يراعي الأمانة والمصلحة العامة في الاختيار وأن يتجرد من العلاقات والمصالح الشخصية، وأن يختار الكفاء الأمين، فينتقي أفضل المرشحين، على أساس تحقق صفات القوة والأمانة فيه، لا مجرد القرابة أو النسب أو المعرفة أو التعبير ببعض المصالح الخاصة، ولا شك أن الاختيار غير السليم للمرشح إنما هو من قبيل الخيانة لأنه مؤتمن على كلمته؛ فلا يختار إلا من توفرت فيه صفات الأهلية لهذه الوظيفة، لأنه بهذا الاختيار الخاطئ قدّم غير المناسب أو غير الكفاء على من أهو أقدر وأولى بتحمل هذه الأمانة، وبذلك عند تقدم هؤلاء غير الأكفاء يتربع على دفة تسيير وتوجيه مصالح المجتمع غير المؤهل، وهذا ينعكس سلباً على المجتمع في أعماله واستشاراته وأنشطته لأنها تكون غير مدروسة وليست مبينة على أسس علمية متينة، فينحدر المجتمع إلى التخبط والفوضى بدل الاتجاه نحو التقدم والرقى.⁽¹⁾

ثالثاً: عقوبات شراء الأصوات:

تمثل الانتخابات العملية السياسية التي تتيح للمواطنين في المجتمع العماني إمكانية المشاركة في العمل على اختيار من يمثلهم ويحكم بأسمائهم، واختيار الكفاء لمجلس الشورى ليرعى مصالح المواطن والوطن.

فقد قال الدكتور صالح الفهدي: (إنّها لمأساة أن يصل مرشح إلى مجلس الشورى عبر شراء الضمائر والذمم، ثم يسائل مسؤولاً عن إجراءات غير سليمة، أو قوانين عقيمة، أو انتهاكات لمسؤوليات، أو إخلال بواجبات، وهو وحده جاء إلى المجلس عبر الدرهم والدينار!!)⁽²⁾

كيف يمكن تقبل أمر الشورى التي يفترض أن تكون نزيهة قائمة على الكفاءة في الترشيح، والأمانة في الترشح؟ كيف سيكون وجه هذا العضو الذي جاء برشوة دفعها، وحاجة لفقير

(1) الحسيني، سالم "المرشح لعضوية المجلس يجب أن يتصف بالقوة والأمانة والعلم ورجاحة الرأي"، جريدة عمان الرسمية، 24 أكتوبر 2019م، (الزيارة: 2024/3/31م).

(2) الفهدي، صالح "شراء الضمائر والذمم" الرؤية، 04 أكتوبر 2023. <https://alroya.om/p/330584>. (تمت الزيارة في 2024/3/31م).

استغلّها؟ ثم يدّعي أنه ينافح من أجل حقوق الناس، والمطالبة بمصالحهم، وإضافة صلاحيات للمجلس!

فمن أجل ذلك فقد سنت قوانين وعقوبات على مرتكبي بمثل هذه الجريمة، نعم أقولها جريمة في حق وطننا عمان والمجتمعات العمانية النقية التي لا ترضى بمثل هذه الانحطاطات الأخلاقية. وأن قانون الجزاء العماني حدد حالات جريمة الرشوة وعقوبة كل حالة في المادة 210 والمادة 211 والمادة 212 من القانون الجزاء العماني ووضعت لكل حالة العقوبات سواء كان الحكم بالسجن أو الغرامات المالية لردع كل من تسول نفسه بقبول الرشاوي أهو الهدايا أو أي منفعة أخرى مقابل تسهيلات في تتنافى مع الأعراف العمانية:⁽¹⁾

1/ المادة (210): يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن شهر، ولا تزيد على ستة أشهر، وبغرامة لا تقل عن خمسمائة ريال عماني، ولا تزيد على ألف ريال عماني كل موظف عام أدخل بواجبات وظيفته نتيجة لرجاء أو توصية أو وساطة.

2/ المادة (211): يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن سنة، ولا تزيد على ثلاث سنوات كل من عرض رشوة على موظف عام ولم تقبل منه.

3/ المادة (212): يعاقب الراشي والوسيط بالعقوبة المقررة للمرتشي، ومع ذلك يعفى الراشي أو الوسيط من العقوبة إذا بادر بإبلاغ السلطات المختصة بالجريمة أو اعترف بها قبل انكشافها ولو بعد تمامها، وإذا حصل الاعتراف بعد اكتشاف الجرم جاز اعتبار الاعتراف عذرا مخففا.

ووفقا للمرسوم السلطاني 54 / 2023م والقاضي بإصدار قانون انتخابات أعضاء مجلس الشورى، ورد في الفصل السابع مجموعة من العقوبات أبرزها:

⁽¹⁾ ملحق الجريدة الرسمية العدد (1226)، المرسوم سلطاني رقم 2018/7 بإصدار قانون الجزاء العماني، (سلطنة عمان: وزارة العدل والشؤون القانونية)، 11 يناير 2018، <https://www.mjla.gov.om/laws/1> (تمت الزيارة في 2024/3/31).

المادة (56): يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن 6 أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات وبالغرامة لا تقل عن ألف ريال عماني ولا تزيد على ثلاثة آلاف ريال عماني أو بإحدى هاتين العقوبتين لكل من ارتكب الأفعال التالية عمدا:⁽¹⁾

1/ أعطى، أو التزم أو تعهد أن يعطي ناخبا فائدة لنفسه أو لغيره مقابل صوته في الانتخاب.

2/ دعا أو حضر تجمعا في مكان عام أو خاص بغرض التصويت.

ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل من سهل أو حرض أو توسط في ذلك.

وفي المادة (57)⁽²⁾: يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن سنة واحدة، ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف ريال عماني، ولا تزيد على عشرة آلاف ريال عماني أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب عمدا أيا من الأفعال الآتية:

1/ العبث بالأنظمة الإلكترونية المستخدمة في العملية الانتخابية بقصد المساس بسلامة

إجراءات العملية الانتخابية وسريتها.

2/ قيد أو نقل قيد اسمه أو اسم غيره في السجل الانتخابي بالمخالفة لأحكام هذا القانون واللائحة.

3/ العبث بأي قوائم أو بيانات أو استمارات بقصد المساس بسلامة إجراءات العملية الانتخابية وسريتها.

⁽¹⁾ المرسوم سلطاني رقم 2023/54 بإصدار قانون انتخابات أعضاء مجلس الشورى، (سلطنة عمان: وزارة العدل والشؤون القانونية)، 27 يوليو 2023، <https://www.mjla.gov.om/laws/1> (تمت الزيارة في 2024/3/31).

⁽²⁾ المرسوم سلطاني رقم 2023/54 بإصدار قانون انتخابات أعضاء مجلس الشورى، (سلطنة عمان: وزارة العدل والشؤون القانونية)، 27 يوليو 2023، <https://www.mjla.gov.om/laws/1> (تمت الزيارة في 2024/3/31).

4/ شراء أصوات الناخبين أو نشر أو إسناد واقعة غير صحيحة لأحد المرشحين بقصد التأثير على نتيجة الانتخاب.

5/ الإخلال بسير وسلامة العملية الانتخابية.

6/ التأثير على إرادة الناخب بالإكراه أو التهديد بالتصويت.

وبتلك العقوبات التي أصدرها المرسوم السلطاني لها أثر كبير في الحد من التصرفات الغير الأخلاقية من رشاي وشراء أصوات الناخبين وإساءة الأمانة المنوطة في عاتقهم.

ما دامت الشورى ذات أهمية كبيرة ولها الأثر الإيجابي في المجتمع، فإن أهل الشورى لا بد أن تكون لهم مواصفات وسمات وشروط حددها النظام الأساسي للدولة ومن أهم هذه الشروط:

أولاً: الشروط المتعلقة في ذات المستشار.

سأقوم بالحديث عنها بشي من التفصيل بإذن الله تعالى حتى نتعرف إلى ما يؤهل المترشح لعضوية مجلس الشورى، ويكون ذلك أثراً لمعرفة الشورى، وطريقاً لضمان وصول الكفاء لعضوية مجلس الشورى.

فقد نصت المادة 15 من المرسوم السلطاني رقم 2021/7 اشتراطات فيمن يترشح لعضوية مجلس الشورى الآتي:⁽¹⁾

1/ أن يكون عماني الجنسية بصفة أصلية.

2/ ألا تقل سنه عند فتح باب الترشيح عن ثلاثين سنة ميلادية.

3/ ألا يقل مؤهله العلمي عن دبلوم التعليم العام.

⁽¹⁾ المرسوم سلطاني رقم 2021/7 بإصدار قانون مجلس عمان، (سلطنة عمان: وزارة العدل والشؤون القانونية)، 11 يناير 2021، <https://www.mjla.gov.om/laws/1>، (تمت الزيارة في 2024/3/31).

4/ ألا يكون قد سبق الحكم عليه نهائيا بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة، ولو رد إليه اعتباره.

5/ أن يكون مقيدا في السجل الانتخابي في الولاية المترشح عنها.

6/ ألا يكون منتسبا إلى جهة أمنية أو عسكرية.

7/ ألا يكون محجورا عليه بحكم قضائي.

8/ ألا يكون مصابا بمرض عقلي.

ثانيا: المؤهلات العلمية والمعرفية المكانة المجتمعية:

فقد تحدث كثيرٌ من العلماء في وصف أهل الحل والعقد قديما ذاك الوصف لا بد أن ينطبق على واقعنا الحاضر إلا أنه مع تطور الزمان وتنوع الموارد والمصادر فلا بد أن يكون المترشح أكثر تخصصا ليس جانب واحد دينيا فحسب وإنما في جوانب تخصصية شتى.

ويشترط الفقهاء في أهل الشورى شروطا لازم توافرها، ويمكن إجمالها فيما يلي⁽¹⁾:

1/ معرفة العلوم الدينية ومنها الكتاب والسنة النبوية القولية منها والفعلية.

2/ ومعرفة آراء فقهاء السلف وما أجمعوا عليه ليتبعه، وما اختلفوا فيه ليجتهد فيه برأيه

3/ أن يكون مسلما مكلفا.

وهذه شروط كانت مطلوبة في ذاك العهد، وأهل الحل والعقد متحلين بهذه الصفات، ومن يكون عليهم إمامًا أو سلطانًا على ثقة بهم في شؤون الدولة.

وهكذا كانت الشورى في عمان، لا يكون في الشورى ولا يستشار أحد في الشؤون السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الدينية إلا علماء كبار وقضاة.

(1) محمود حلمي، نظام الحكم الإسلامي مقارنا بالنظم المعاصرة، (القاهرة: دار الهدى للطباعة)، ط4: (1398هـ - 1978م)، ص226 وما بعدها.

فقد كانت الإمامة في عمان لا تكون بالتوارث، وإنما يكون من العلماء تجتمع فيه صفات الخير والتقوى والورع والعقل السليم في إدارة شؤون الدولة والحكمة فينصبه علماء إماما ويعزله علماء عصره أهل الحل والعقد⁽¹⁾.

أما الإباضية فقد وضعوا ستة شروط يجب توافرها في أهل الشورى⁽²⁾ وهي:

(1) أن يكون ذا عقل وتجربة لأن كل شيء يحتاج إلى العقل والعقل يحتاج إلى التجارب، واستنادا لما أخرجه الخطيب عن أبي هريرة رضي الله عنه عن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: (استرشدوا العاقل ترشدوا، ولا تعصوه فتندموا)⁽³⁾.

(2) أن يكون متدينا تقيا مأمون السريرة عن ابن عباس قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ أَرَادَ أَمْرًا فَشَاوَرَ فِيهِ أَمْرًا مُسْلِمًا وَقَفَّهَ اللَّهُ لِأَرْشَدِ أُمُورِهِ)⁽⁴⁾

(3) أن يكون مخلصا في النصح ودودا، بمعنى أن لا يكون حسودا فلا يخلص المشورة.

(4) أن يكون فكره سليما من المشاغل والهموم حتى يحسن المشورة.

(5) أن لا يكون فقيرا جائعا، أو صاحب حاجة، لأن ذلك يحول دون إخلاصه في النصح.

(6) أن لا يكون له في الأمر الذي يستشار فيه مصالح شخصية أو اغراض وأهواء، لأن غير ذي الحاجة أسلم وهو إلى الصواب، أقرب الخلوص الفكر وخلوه من الهوى والشهوة.

(1) الشقصي الرستاقى، خميس بن سعيد بن علي بن مسعود، تحقيق. سالم بن حمد بن سليمان الحارثي، ط1. (مسقط: وزارة التراث القومي والثقافة، 1404هـ/1984م)، ج1، ص628.

(2) أبي طاهر الجيظالي النفوسي، إسماعيل بن موسى، قناطر الخيرات، فصل في المشورة، دار الكتب العلمية (بيروت- لبنان) ط1: 1422هـ - 2001م، ج3، ص180

(3) أبو عبد الله القضاعي المصري، محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكيم، مسند الشهاب، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط2 (مؤسسة الرسالة - بيروت 1407 هـ - 1986م)، ج1، ص419.

(4) أخرجه الطبراني في (معجم الأوسط)، باب الميم- من بقية من أول اسمه ميم من اسمه موسى - موسى بن زكريا التستري، (8333) عن ابن عباس مرفوعا.

والدليل على ذلك أن أهل الشورى في عهد الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين كانت تتوفر فيهم إحدى المزايا الأربع التالية⁽¹⁾:

1/ الأسبقية في الإيمان بالرسالة والجهاد في سبيل الله، مثل علي ابن أبي طالب الله

2/ الكفاءة العلمية وحسن الأخلاق، مثل أبي بكر الصديق، وعمر ابن الخطاب

3/ له المكانة في القوم، مثل سعد بن عبادة وسعد بن معاذ.

4/ التفوق العلمي، مثل عبد الله بن العباس وزيد بن ثابت.

فقد عدد الشيخ الإمام نور الدين السالمي شروطاً وأوصافاً لمن يستشار ويطلب منه المشورة ليس لمجلس الشورى فحسب وإنما في جميع الجوانب الحياتية للمجتمع، فقد نظمها الإمام نور السالمي في أبيات قال فيها:⁽²⁾

من استعان بذوي العقول *** فاز إذا بدرك المأمول

من استشار لذوي الألباب *** يسلك طريق الحق والصواب

ما خاب قد قيل من استخارا *** كلا ولم يندم من استشارا

فهي إذا حصن من الندامة *** إنها أمن من الملامة

من لم يشاور رجلاً رشيداً *** عن الصواب قد غدا بعيداً

من استشار رجلاً قد شركه *** في عقله وقد أراه مسلكه

وإن أردت من فتي مشاورة *** فانظر إليه قبل أن تشاوره

⁽¹⁾ أبي طاهر الجيظالي النفوسي، إسماعيل بن موسى، قناطر الخيرات، فصل في المشورة، دار الكتب العلمية (بيروت -

لبنان) ط1422هـ - 2001م، ج3، ص 183

⁽²⁾ المرجع السابق: الإمام نور الدين السالمي، جوهر النظام في علمي الأديان والأحكام، باب جامع الآداب، الطبعة الثانية 1438-2018م، ج4، ص358-359.

فإن ترى فيه ودادا خالصا *** ثم وفور العقل فيه شاخصا

وعارفا حالك بالحقيقة *** شاوره واقصد سالكا طريقه

وإن تكن لم تجد المذكورا *** فيه فجانبه وخلّ الشورى⁽¹⁾

فهذا الأبيات تبين من هم أهل الشورى الذي ينبغي للمجتمع أن يختارهم، وماهي مؤهلاتهم، وصفاتهم، ولم يغفل الإمام نور الدين السالمي الإشارة إلى الآثار الإيجابية للشورى إن أحسن المجتمع اختيار أعضائه وممثليه.

فقد ركز السالمي على العقل الذي هو منبع الفكر والرأي السليم فقال (من استعان بذوي العقول)، فيدلنا أن طلب المشورة والاستعانة به لا بد ان تكون من صاحب عقل وفطنة لكي يفوز بالرأي السديد وطريق الحق والصواب.

فقد قال الإمام السالمي بعد ذلك ما خاب من استشار ولم يندم ويكون بعيدا عن الملامة إذا استشار لمن اتصف بصفة العقل والرشد.

حتى أنه تحدث عن الفتى الصبي هل يستشار أم لا؟ فقد قال ننظر فيه قبل المشورة فإذا توافرت فيه الشروط من عقل ورشد ووداد خالصا وعارفا بالحقيقة نأخذ مشورته وإلا فلا مشورة إذا لم تتوفر تلك الشروط.

المطلب الثاني: تجنب التحزب القبلي والجهوي⁽²⁾ عند الانتخاب

مما لا شك فيه، أن من آثار الشورى جلب الكثير من المصالح للمجتمع وتدفع الكثير من المفسدات لذا حث عليها الاسلام، فالتشريع الإسلامي قائم على جلب المصالح ودرء المفسدات

(1) المرجع السابق: الإمام نور الدين السالمي، جوهر النظام في علمي الأديان والأحكام، باب جامع الآداب، الطبعة الثانية 1438-2018م، ج4، ص358-359.

(2) الجهوي: أي المناطق

وقد ورد في الكتاب والسنة النبوية أدلة على الشورى في جلب المصالح ودفع المفاسد عن المجتمعات التي تطبق مبدأ الشورى، وجعل الشورى من أهم الطرق التي يمكن بناء المجتمع وتحقيق السعادة والاطمئنان بين أفراد المجتمع ومنها قول الله تبارك وتعالى: (وشاورهم في الأمر)⁽¹⁾ مع أنه النبي المعصوم المسدد والمؤيد والمنصور من الله تعالى صلى الله عليه وسلم، وأيضا قول الله تعالى: (والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون)⁽²⁾

وقد أوردت السنة النبوية أحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم تبين أهمية الشورى ومشروعيتها، ونجلب منها الآثار التي يلتزمه الإنسان من الشورى:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (إذا كان أمراؤكم خياركم وأغنياؤكم سمحاءكم وأموركم شورى بينكم فظهر الأرض خير لكم من بطنها وإذا كان أمراؤكم شراركم وأغنياؤكم بخلاءكم وأموركم إلى نسائكم فبطن الأرض خير لكم من ظهرها)⁽³⁾

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من تقول على ما لم أقل فالتبوء مقعده من النار ومن استشاره أخوه المسلم فأشار إليه بغير رشد فقد خانته ومن أفتى بفتيا غير ثبت فإنما إثمه على من أفتاه)⁽⁴⁾

يقول عز بن عبد السلام رحمه الله " الشريعة كلها مصالح إما درء مفاسد أو جلب مصالح "⁽⁵⁾

(1) سورة آل عمران (159)

(2) سورة الشورى (38)

(3) أخرجه الترمذي في سننه حديث رقم: 2266، الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة سنن الترمذي، تحقيق أحمد محمد

شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي ط 2. (القاهرة شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1975م)، ج 4، ص 529

(4) أخرجه الإمام أحمد في مسنده رقم: 8249، الشيباني، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد، تحقيق. أحمد محمد

شاكر، ط 1. (القاهرة: دار الحديث، 1416 هـ - 1995 م)، ج 8، ص 259.

(5) أبو محمد عز الدين الدمشقي، عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن، قواعد الأحكام في مصالح الأناس،

تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، 1414 هـ - 1991 م)، ج 1، ص 11.

ويعتبر التحزب القبلي، والجهوي⁽¹⁾، في اختيار أعضاء مجلس الشورى عملية غير أخلاقية منافية لتعاليم الإسلام ومخالفة للتشريعات والقوانين، لأن ذلك نوع من الفساد وخيانة للأمانة ويكون ذلك من أسباب وصول غير الأكفاء ما يؤدي إلى ضعف الأداء في مناقشة قضايا المجتمع وتعطيل للتنمية والتطوير.

أن المؤثرات القبلية والجهوية تلعب دورا كبيرا في اختيار أعضاء مجلس الشورى، وأن الاختيار على أساس القبيلة أو الجهة هي أحد أبرز الأسباب التي تؤثر سلبا في هياكل البناء السياسي للنظام السياسي للدولة بشكل عام والمجتمع بشكل خاص، ورغم خطورة هذه الظاهرة إلا أنها ما زالت مستمرة حسب رأيي، ومما لا شك فيه أن القبيلة هي التكوين الاجتماعي الوحيد المتاح لتحديد العلاقات بين أطراف المجتمع وتحديد تركيبته، ولا توجد قنوات بديلة بنفس القوة لحشد الأصوات والتأييد أو للتعريف بالشخص المرشح لقبة المجلس، إلا أن اختيار العضو على أساس الكفاءة لا القبيلة أو الجهة أمر مهم جدا جدا، ويحتاج إلى تغيير مفاهيم وإجراءات تغذي وعي المواطن، وتبصير المواطن بأهمية دور المجلس فيما يتعلق بالتشريع والرقابة، وبالتالي تحسين الأداء الحكومي ودوره في التنمية ورفاة المواطن.

وأقول حسب رأيي أن القضاء على التحزبات القبلية أو الجهوية لا يعتمد كثيرا على الجانب القانوني لردعها فحسب ولكن المأمول في تقادم وعي المجتمع الذي سيتغير بإذن الله تعالى بتغير الشخص والافكار وتقادم الوعي الحضاري والإنساني وكذلك نتيجة المتغيرات الانسانية والعلمية لدى الشباب فضلا عن المتغيرات والتحويلات المجتمعية والانفتاح الخارجي وتبادل الثقافات والعلوم المجتمعية الدولية الراهنة حتما سيغير مستوى الأفكار والوعي الجماهيري، مؤكدا أن هذا الأمر لا يحول دون وجود عمل مؤسساتي نحو ذلك كدور الإعلام والخطباء بالمساجد والمتقنين والتوعية الأسرية بالمنزل والمدارس التعليمية وغيرها من برامج التواصل الاجتماعي الحديث انطلاقا من حديث الرسول -صلى الله عليه وسلم-: (كلكم راعي وكلكم مسؤول عن رعيته)

(1) الجهوي: أي المناطق.

فالحمد والمنه فحكومتنا الرشيدة نظمت هذا الأمر وسنت قوانين وأنظمة تحد من العبث في الانتخابات وعملت مراكز ميدانية للتصويت، والتدقيق في بيانات الناخبين بحيث لا يكون التصويت عبثاً.

ومع مراحل التطور والتعديلات التي مرت على آليات التصويت وانتخاب المترشحين لمجلس الشورى وضعت تطويرات وتسهيلات إلكترونية عبر تطبيق ناخب، ولا يمكن تأثير التحزبات القبلية والجهوية في العملية الانتخابية إلا في نطاق ضيق مع ذلك منع عمل تشكيل لجان انتخابية لمترشح فلان ولجان لمترشح فلان في يوم الانتخابات وغيرها من الأيام المسموح فيها التصويت.

الفصل الثاني: الآثار الاجتماعية للشورى على المجتمع العماني

المبحث الأول: الآثار الاجتماعية للشورى من حيث المشاركة في سن التشريعات

المطلب الأول: تضيق شقة الخلاف بين أفراد المجتمع

المطلب الثاني: الحماية من الاستبداد

المبحث الثاني: الآثار الاجتماعية للشورى من حيث المشاركة في تنمية المجتمع

المطلب الأول: تقديم الخطط والرؤى المتعلقة بتنمية المجتمع

المطلب الثاني: ضمان العدالة الاجتماعية في تنمية المجتمع

الفصل الثاني: الآثار الاجتماعية للشورى على المجتمع العماني

المبحث الأول: الآثار الاجتماعية للشورى من حيث المشاركة في سن التشريعات

المطلب الأول: تضيق شقة الخلاف بين أفراد المجتمع

إن من قواعد الشريعة الإسلامية تسعى إلى تحقيق السلام والعدل بين أفراد المجتمع والنزول على رضاهم ورأيهم وإمضاء نظام العيش الكريم بين أفرادها بالشورى يعيشون في محبة ووثام وسعادة. الله جل جلاله خاطب نبيه محمد صلى الله عليه وسلم ألا يكون فظا غليظ القلب، وأن يجعل الأمور الاجتماعية شورى بينهم كما قال الله تبارك وتعالى (فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر فإذا عزمنا فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين)⁽¹⁾ سورة آل عمران 159

وتعد المشاركة الشعبية في صناعة القرار من أهم عوامل الاستقرار بين أفراد المجتمع، وذلك لأن الناس تدرك أنها جزء أساس في تشكيل الأوضاع الاجتماعية، وصياغة القرارات العامة والخاصة في المجتمع، فالشعب يقرر والحكومة باعتبارها السلطة التنفيذية تساعدهم وتقف في صفهم لتنفيذ أعمالهم الاجتماعية، وتعكس تلك القرارات على أرض الواقع، وتلك هي حقيقة الأمر ببساطة سر الاستقرار الاجتماعي والازدهار والتعاون على الخير دفع شقة الخلاف بين أفراد المجتمع، فالشؤون العامة والهموم المشتركة هي من مواضع الشورى بين الناس، فهم يتشاورون ومن ثم يقررون، ومتى ما شعر الناس في مجتمعهم الذي يعيشون فيه، أن لهم كلمة الفصل في

(1) سورة آل عمران . الآية (159)

اتخاذ القرارات، فسيكونون أول المندفعين والمثابرين نحو تطبيقها، ومتى ما حدث العكس واستبد آخرون بالرأي، فسوف لا يشعر الناس بطبيعة الحال بذات الحماس والاندفاع وستختلف تلقائياً درجة الاستجابة لديهم، ومن ناحية أخرى فإن القرار الذي تشترك فيه العقول لا شك ولا ريب يكون أكثر نضجاً، وأقرب إلى الصواب من الرأي الذي يتخذه فرد واحد، وأضف على ذلك أن القرار إذا كان قراراً شعبياً فسيصنف كل من يقف في طريقه كمن يعمل ضد مصلحة الجمهور.

وهذا والله الحمد نجني الثمار والأثر للشورى في مجتمعنا العماني التي نظمها السلطان قابوس في منهجه من مجلس الاستشاري إلى مجلس الوزراء إلى مجلس عمان التي جميعها تخدم الصالح العام للسلطنة وللمجتمع بشكل خاص، فمن بعده قد أولى السلطان هيثم اهتماماً بالغاً ولا ريب أنه غرس في قلوب المجتمع الخدمة المجتمعية والتكاتف والتعاون فيما بينهم والقيام بالأعمال التطوعية، وأعطى الحوافز والمكافآت التي تصب في تنمية المجتمع والرعاية الاجتماعية، وحرص كل الحرص على الحماية الأسرية وتربية الطفل وسقل مواهب الشباب وتطلعاتهم. ومجلس الشورى باب في هذا المجال، حيث أنه تتولى لجنة خاصة تعنى بالخدمات والتنمية الاجتماعية ومن أهم أعمالهم⁽¹⁾:

1/ إعداد خطط ومتابعة وتطوير المرافق العامة في المجتمع العماني

2/ التخطيط العمراني للمدن وشؤون الإسكان

3/ التأمينات الاجتماعية والمعاشات والضمان الاجتماعي

4/ الجمعيات والمؤسسات الخيرية والاجتماعية والمهنية

5/ الرعاية الاجتماعية ورعاية الأطفال والمعاقين

(1) الموقع الرسمي لمجلس الشورى العماني، ثقافة برلمانية، اختصاصات لجنة الخدمات والتنمية الاجتماعية،

<https://www.shura.om/Education>

6/ مستويات المعيشة والدخل

7/ الظواهر والمتغيرات الاجتماعية

وغير ذلك من المسائل الداخلة في مجالات الخدمات والتنمية الاجتماعية، ولا ريب فإن هذا مبدأ الشورى يحتاجه كل فرد من أفراد المجتمع في تعاملاتهم سواء كانت على مستوى الأسرة بما يحقق الود الاحترام والعيش الكريم بين أفراد الأسرة في المجتمع العماني أو المنطقة التي يعيشون فيها وليست الشورى فقط في الأمور الخاصة بالدولة كما يظن كثير من الناس.

وهذا هو أثر الشورى على المجتمع العماني في تضيق طريق الخلاف في المجتمع وفتح طرق النور والرضى وتماسك المجتمع العماني ولا يجعل مكانا في أوساط المجتمع ما يحكم الاستبداد على العقول.

المطلب الثاني: الحماية من الاستبداد

من آثار الشورى انها تلغي من حياة المجتمع العماني والأمة المسلمة النزعة الاستبدادية والفردية والهيمنة الشخصية، لأن الشورى تعني المشاورة، مشتقة من المفاعلة، وهذا يعني مشاركة النخبة من المجتمع في إبداء الرأي، وتداول ذوي العقول القضية وبحثها رغبة منهم في الوصول لأفضل الطرق والحلول، والشورى تؤدي إلى كبح روح التسلط لأنها قد تجعل الإنسان يراجع رأيه إن وجد رأيا غيره خيرا من رأيه، وتعود الإنسان على الاعتراف بخطئه وبذلك تنكمش روح التسلط والتحكم والهيمنة.

وهذا القرآن الكريم مشحون بتعاليم إماتة الاستبداد، وإحياء العدل والتساوي حتى في القصص منه، ومن جملتها قول بلقيس ملكة سبأ من عرب تُبْعَ تخاطبُ أشراف قومها قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنتَ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّى تَشْهَدُونِ﴾، قالوا نحن أولوا قوة وأولوا بأس شديد والأمر إليك فانظري ماذا تأمرين، قالت إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعْرَءَ أَهْلِهَا أُذِلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾، فهذه القصة تعلمنا كيف ينبغي أن يستشير الملوك الملأ، أي أشراف الرعية، وأن لا يقطعوا أمرا إلا برأيهم، وتشير إلى لزوم أن تُحفظ القوة والبأس في يد

الرعية، وأن يخصص الملوك بالتنفيذ فقط، وأن يكرموا بنسبة الأمر إليهم توقيراً، وتقبح شأن الملوك المستبدين.⁽¹⁾

وأن الله تبارك وتعالى أرسل رُسُلَه مبشرين ومنذرين للأمة كافة، وأسّس لهم أفضل حكومة أُسِّست في النَّاس، جعل قاعدتها من حديث النبي صلى الله عليه وسلم فيما رواه ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته، والأمير راع، والرجل راع على أهل بيته، والمرأة راعية على بيت زوجها وولده، فكلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته).⁽²⁾

قال أبو حيان الأندلسي في قول الله تعالى: (وشاورهم في الأمر)⁽³⁾، أن في هذه الآية دليل على المشورة، وتخمين الرأي وتنقيحه، والفكر فيه، وأن ذلك مطلوب شرعاً، خلافاً لما كان عليه بعض العرب من ترك الشورى ومن الاستبداد بالرأي من غير فكر في عاقبه⁽⁴⁾

وإن تأثير ثقافة القهر والعسف في الجانب الاجتماعي تهىء النفوس لتقبل الاستبداد والظلم، وتضيّق على النفس في انبساطها، وتذهب بنشاطها، ودعاة إلى الكسل، وحمل على الكذب والخبث، وتعلمه المكر والخديعة، وصارت له هذه عادة وحُلُقاً، وفسدت معاني الإنسانية التي له من حيث الاجتماع والتمرن، وهي الحمية والمدافعة عن نفسه ومنزله، وصار عيالاً على غيره في ذلك، بل وكسلت النفس عن اكتساب الفضائل والحُلُق الجميل، فانقبضت عن غايتها ومدى إنسانيتها، فارتكس⁽⁵⁾ وعاد في أسفل السافلين.

(1) الكواكبي، عبد الرحمن بن أحمد بن مسعود، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، ط1. (حلب: المطبعة العصرية

1265 - 1320 هـ = 1849 - 1902 م)، ج1، ص34.

(2) أخرجه البخاري في صحيحه، باب المرأة راعية في بيت زوجها، رقم الحديث (5200)، البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط1. (دار طوق النجاة، 1422هـ)، ج7، ص31.

(3) سورة آل عمران (159)

(4) البحر المحيط 105/3

(5) فارتكس: معناها في لغتنا المحلية أي ردّه وقَلَبه أي بعد أن كان في قمت التطور والنجاح أصبح فقيراً معدماً.

وقد سبقت الإشارة إلى أن القوانين والنظم في السلطنة تهدف أساساً إلى إقامة العدل والمساواة وإرساء حكم القانون وإفشاء قيم التسامح والإخاء والحفاظ على أسس المجتمع بعيداً عن الاستبداد وإعطاء كل فرد في المجتمع العماني حقه ومستحقه.

فمن آثار الشورى على المجتمع العماني تحقيق العدالة وحفظ الحقوق والمساواة بين أفراد المجتمع ومن أهمها:

1/ أصدرت السلطنة العديد من التشريعات التي تحفظ للإنسان وحقه في العيش متمتعاً بسائر حرياته كالإقامة والتنقل والحرية الشخصية وحرية التعبير والرأي وغيرها، وقد تأكد نهج الدولة في كفالة هذه الحقوق بإصدار النظام الأساسي للدولة الذي حفظ للإنسان كرامته وحرية في إطار من التنظيم، فقد منع المساس بالحرية الشخصية إلا في حدود ما تنص عليه القوانين.

2/ إعطاء المرأة الحق في التعليم والعمل في جميع الأشغال ومساواتها مع الرجل وعدم الاستبداد والتسلط الجنس الذكري عليها.

3/ تقديم الخدمات الاجتماعية التي توفر سبل الحياة الكريمة للمواطن العماني على امتداد مراحل عمره المختلفة، وفي مواجهة مختلف الظروف التي قد يتعرض لها حيث يقيم مثل: (المعاشات التقاعدية، منفعة الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية وغيرها).

وأن سلطنة عُمان كفلت للمرأة العدالة والمساواة تعزيزاً للنهج الإنساني، حيث أتسقت التشريعات والسياسات الوطنية مع حقوق الإنسان بشكل عام وحقوق المرأة بشكل خاص، وأكد النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2021/6 في المادة 15، على العدل والمساواة وعدم التمييز بين المرأة والرجل⁽¹⁾.

(1) المرسوم السلطاني رقم 2021/6 بإصدار النظام الأساسي للدولة، (سلطنة عمان: وزارة العدل والشؤون القانونية)، 11 يناير 2021، <https://www.mjla.gov.om/laws/1> (تمت الزيارة في 2024/3/31).

كما جاء المرسوم السلطاني رقم 2023/52 بإصدار قانون الحماية الاجتماعية الذي كفل كافة المنافع الاجتماعية، وحيث تمت تغطية حقوق المرأة بشكل خاص في معظم المنافع ضمن فئات: الأرملة، المطلقة، وذوات الإعاقة⁽¹⁾.

وتغطية المرأة في جميع برامج التأمين الاجتماع كتأمين كبار السن، والعجز، والوفاة، وتأمين إجازات الأمومة، وتأمين الأمان الوظيفي، وتأمين إصابات العمل والأمراض المهنية، وتأمين الإجازات المرضية وغير الاعتيادية.

وغيرها من الأمور المتعلقة على حفظ المجتمع وجعل أفراد المجتمع سواسية أمام القوانين التشريعية في سلطنة عمان.

المبحث الثاني: الآثار الاجتماعية للشورى من حيث المشاركة في تنمية المجتمع

المطلب الأول: تقديم الخطط والرؤى المتعلقة بتنمية المجتمع

تسعى سلطنة عمان أن تكون دولة متقدمة، تبني اقتصادا متنامي قائما على الابتكار والتخطيط السليم ووضع الرؤى المستقبلية يقوم على تنمية المجتمع العماني.

نحن في وطن إيمانه راسخ بأن كل ما حباه الله به من ثروات يتواضع أمام الثروة الأعلى وهو الإنسان العماني، الذي صنع الحضارات عبر التاريخ. وعُرف بقدراته ومواهبه ومآثره وسجاياه، وهو قادر اليوم على الانبثاق من جديد ليصنع حلمه في وطن مزدهر وحديث، قادته النهضة المباركة إلى الأمن والاستقرار ومكنته على مبادئ الشورى، والمشاركة في التنمية المنصفة والنمو المعرفي والاقتصادي والاجتماعي، والتطور العمراني والتكنولوجيا إلى بوابة الثورات الصناعية المتلاحقة بثبات وقوة.

⁽¹⁾ المرسوم السلطاني رقم 2023/52 بإصدار قانون الحماية الاجتماعية، (سلطنة عمان: وزارة العدل والشؤون القانونية)، 19 يوليو 2023، <https://www.mjla.gov.om/laws/1> (تمت الزيارة في 2024/3/31).

إن تغيرات البيئة العمانية وتطوراتها المتلاحقة، فرض علينا تقديم رؤى وخطط جديد في المنظومة الاجتماعية خاصة على مستوى نمو السكاني للمجتمع عُماني، مما سيشكل ضغطاً متزايداً على الموارد الطبيعية الأساسية.

فعمان اليوم تتسع فرصها، وتزايد الخدمة والغايات الوطنية التنموية الشاملة والتوجهات المستقبلية بالتوجيه السليم والإيجابي، والخطط المنهجية المدعومة بالحقائق العلمية، من قيام بالبحث عن خطط تطور الخدمات العامة والتركيز كذلك على التوزيع الجغرافي للمدارس واختيار مواقع الأسواق والمساح وغيرها من الخدمات التي تخدم المجتمع العماني. والله الحمد لم تغفل حكومة سلطنة عمان عن هذا التنامي المجتمعي، فوفرت جميع مقوماتها التي تساعد على إعداد الخطط والرؤى تخدم التطور المجتمعي وبما يتناسب مع التعداد السكاني في المناطق السكنية.

- أصدر السلطان قابوس مرسوماً سلطانياً رقم 2011/116 بإصدار قانون المجالس البلدية وحدد له اختصاصاتها في حدود السياسة العامة للدولة وخططها التنموية، وتقديم الآراء والتوصيات بشأن تطوير النظم والخدمات البلدية في نطاق المحافظة في المادة 16 منها⁽¹⁾:
- 1/ اقتراح إنشاء الطرق وتحسينها وتحميل وتنظيم الشوارع والميادين والأماكن العامة والشواطئ.
 - 2/ إبداء التوصيات المتعلقة بالصحة العامة.
 - 3/ اقتراح الإجراءات الكفيلة بحماية البيئة من التلوث.
 - 4/ اقتراح تطوير الحدائق والمتنزهات العامة وأماكن الترفيه، وحماية الشواطئ من التآكل والتلوث، والتنسيق بشأن ذلك مع الجهات المختصة.

⁽¹⁾ المرسوم السلطاني رقم 2011/116 بإصدار قانون المجالس البلدية، (سلطنة عمان: وزارة العدل والشؤون القانونية)، 11 يناير 2021، <https://www.mjla.gov.om/laws/1> (تمت الزيارة في 2024/3/31).

- 5/ متابعة تنفيذ الأنظمة المتعلقة بالإدارة والمياه والصرف الصحي وغير ذلك من الأنظمة الخاصة بالمرافق العامة، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- 6/ وضع النظم الخاصة بالإعلانات الدعائية وتحديد ضوابط وضع لافتات المحال التجارية والمحال العامة وذلك بالتنسيق مع جهات المختصة.
- 7/ اقتراح المشروعات ومواقع تنفيذها المتعلقة بالمياه والطرق والمتنزهات، والصرف الصحي، والإدارة، والمدارس والمسكن، ودور العبادة والمراكز الصحية والتجارية، ومواقف السيارات، وغيرها من المرافق والخدمات العامة والمشروعات التي تهم المواطنين، والتنسيق بشأنها مع الجهات المختصة.
- 8/ اقتراح إنشاء الأسواق والمساح ومدافن النفايات، والنظم الخاصة بها، والتنسيق بشأن ذلك مع الجهات المختصة.
- 9/ اقتراح النظم الخاصة بجمع النفايات، والتخلص منها أو إعادة تدويرها.
- 10/ المشاركة مع الجهات المختصة في تقرير المنفعة العامة في مجال المشاريع التنموية وفقا للأوضاع التي يقررها قانون نزع الملكية للمنفعة العامة.
- 11/ المشاركة في وضع النظم الخاصة بمراقبة الحيوانات الضالة والسائبة، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- 12/ اقتراح تسمية الأحياء والمخططات والأماكن والطرق، والتنسيق بشأن ذلك مع الجهات المختصة.
- 13/ الاشتراك مع الجهات المختصة في دراسة ووضع المخططات العمرانية الهيكلية والعامة، وتقديم التوصيات بشأن تنظيم مخططات المناطق السكنية والتجارية والصناعية والسياحية.

وغيرها من الاختصاصات، وأضيف عليها بعض التعديلات بعد تولي السلطان هيثم بن طارق مقاليد الحكم⁽¹⁾

المطلب الثاني: ضمان العدالة الاجتماعية في تنمية المجتمع

النجاح حلم كبير يتمناه كل شخص، ولا يتأتى ذلك إلا من جهد وعمل، وكم من سعادة تغمر أفراد المجتمع العماني، عندما يكون هناك عدالة اجتماعية تحفظ كرامة الإنسان ومكانته المجتمعية، فالإنسان هو المواطن الذي يبني الأوطان وهو أساس كل تنمية واللبنة الأساسية للعدالة، ولا بد أن ينعم بعيش رغيد وعزة وكرامة، وينعم بالعدالة الاجتماعية التي كفله لها النظام الأساسي للدولة، وعند استشعاره لوجود العدالة الاجتماعية بالمجتمع بلا شك أنه سينعم بالأمن والأمان والاستقرار والاطمئنان.

فمجلس الشورى تناول مواضيع وشرع قوانين ذات صبغة اجتماعية تتعلق بمستوى من الرفاه لأفراد المجتمع ومنها قانون الرعاية الاجتماعية وهو قانون تم إقراره بمرسوم سلطاني رقم 2023/52 صدر بتاريخ 19 يوليو 2023م، بعد مناقشة مجلس عمان له ويهدف القانون إلى محاولة توفير أقصى ما يمكن توفيره من رعاية اجتماعية ذات صبغة اقتصادية تعود بالنفع لمختلف شرائح المجتمع من أطفال وأرامل وكبار السن.

وهذا القانون يلامس أطراف المجتمع ويلبي حاجات شرائح واسعة منه وهو أثر من آثار الشورى في عمان والبعد عن الاستبداد والاهتمام بحياة الانسان على أرض الوطن وكرامته.

ومن رأبي لو حبذا أضيف عليها قوانين لإنشاء صندوق الزواج لدعم وتشجيع الشباب على الزواج وكذلك وضع قوانين لرفع الحد الأدنى للأجور للعاملين في القطاع الخاص وكذلك القطاع

⁽¹⁾ انظر إلى الموقع الرسمي لوزارة العدل والشؤون القانونية (المراسيم السلطانية)،

<https://www.mjla.gov.om/laws/1> قمت بالزيارة 2024/3/31م

المدني وتقديم الدعم الكافي لرفاهية الشعب العماني ومما ذلك يعكس إيجابا على الاقتصاد ومنها نشاط الحركة التجارية والنمو في التعداد السكاني وغيرها.

إذ أن أفراد المجتمع كلهم يخدمون الوطن بحسب تخصصاتهم ومكانتهم الوظيفية فأرجوا أن تدرس بمثل هذا، وأن تكون عدالة في المستحقات والأجور.

وتحقيق كذلك مبدأ العدالة والمساواة بين جميع المواطنين في فرص العمل، وتوزيع الثروات، والرواتب، والحقوق، وفرص التعليم، والرعاية الصحية وتوفير المسكن الأمن والملائم وغيرها من الحقوق الأخرى، يجعل جميع أفراد المجتمع بغض النظر عن جنسهم، أو عرقهم، أو ديانتهم، يتمتعون بعيش كريم وحياة كريمة بعيدا عن التمييز والتحيز.

ومن المقومات الأساسية للعدالة الاجتماعية التعايش السلمي، تحقيق الكرامة الإنسانية، نشر ثقافة المساواة والتضامن بين جميع أفراد المجتمع، احترام وتعزيز وتمكين العدالة الاجتماعية في جميع نواحي الحياة.

فمجلس الشورى له الأثر الكبير في متابعة الحالات الاجتماعية ورفع التوصيات ومعالجتها، وكذلك المجلس البلدي لابد أن يكون دوره فعال في تحقيق العدالة والتوزيع العادل في متابعة إنشاء الحدائق والمنتزهات والمدارس والأسواق والمساح وغيرها من الخدمات التي تخدم جميع أطياف المجتمع العماني وعدم التحيز لفئة معينة أو منطقة معينة دون غيرها.

ولكل عمل لابد له من مشكلة والتحديات التي تواجه تحقيق مبدأ العدالة لا بد من إيجاد لها الحلول المناسبة للقضاء عليها ومن أهم تلك التحديات حسب نظري القاصر:

1/ غياب احترام الحريات وانتشار الظلم والفساد والمحسوبية.

2/ عدم المساواة في توزيع الدخل بين الأفراد، على الرغم كلهم يخدمون الوطن كل في مجاله.

3/ عدم المساواة في توزيع الموارد والممتلكات والثروات الوطنية كالأراضي والمباني بين المواطنين.

4/ عدم المساواة في توزيع فرص العمل واكتساب الرزق.

5/ عدم المساواة في الحصول على فرص التعليم والدراسات العليا

6/ عدم المساواة في توزيع خدمات الضمان الاجتماعي والخدمات الصحية.

وغيرها من التحديات الأخرى التي تمس بالحياة الكريمة للمواطن.

ومن وجهة نظري أن الحلول المناسبة لتعزيز وتمكين العدالة الاجتماعية يتم بواسطة عدة أمور جمعتها في نقاط ولعل أبرزها:

1/ التوعية بأهمية العدالة الاجتماعية بن أفراد المجتمع

2/ فتح باب الحوار للنشطاء واحترام آرائهم وعدم الأقصاء، سواء كان بتحديد في كل ولاية مجلس يجتمع فيها أعضاء مجلسي الشورى والبلدي مع أفراد المجتمع ودراسة الحاجيات المهمة والضروريات الملحة ورفع التوصيات للجهات المختصة.

3/ نشر ثقافة التكافل والتعاون الاجتماعي بين أفراد المجتمع بكل شرائحه وطوائفه، وتقديم الدعم الكامل لتلك اللجان الخيرية التي تسعى في خدمة المجتمع وحفظ كرامة الانسان.

الخاتمة

الحمد لله الذي وفقني لكتابة هذا البحث القصير، الذي أرجو منه أن ينال إعجابكم ويتحقق الهدف الذي رسمته من الإثراء المعرفي بموضوع البحث وأسأل الله لي ولكم حسن الختام في كل الأعمال وأن يختم لنا من الدنيا بالعمل المقبول والقول الغير المردود الذي ننال به سعادة الدنيا ونعيم الآخرة، وقبل أن أطوي صفحات هذا البحث أقدم لكم بعض النتائج التي توصلت إليها ومن أهمها:

- (1) تعميق مبدأ الشورى في الأسرة ثم المجتمع ثم الدولة.
- (2) انتقال أعضاء المجالس من الخدمات الشخصية لهم أو للأفراد إلى خدمة المجتمع والدولة.
- (3) تغليب مصلحة الدولة والمجتمع على المصالح والمنافع الانتخابية.
- (4) تفعيل المواد المتعلقة بالصلاحيات من جانب أعضاء المجالس بدل تحول العضو وكأنه مجرد ناقل رسائل أو وسيط بينه وبين الحكومة.
- (5) ضرورة اختيار الناس للأعضاء اختياراً بعيداً عن التحيزات القبلية.
- (6) لا بد للعضو أن يكون واسع المدارك متعدد الثقافات.
- (7) وكذلك على العضو تغليب مصلحة الدولة والمجتمع على المصالح الشخصية وأن يدرك العضو الصلاحيات الممنوحة له بحكم النظام الأساسي للدولة، فيتحرك من خلالها بدل السعي لإرضاء الناس بتحقيق مطالب لا تمت إلى صلاحياته.
- (8) الناس متفاوتون في خبراتهم وقدراتهم بحسب تفاوتهم في ملكاتهم وفي مواهبهم التي أتوها من الله سبحانه وتعالى، وهم بحاجة إلى الشورى ليجمع خبرته إلى خبرات الآخرين ليشد رأيه برأيهم
- (9) الشورى مسبارٌ للعقول وألفةٌ بين الناس وسببٌ إلى الصواب
- (10) حكمة السلطان قابوس من تأسيس مجلس الشورى وإشراك المجتمع

(11) أثر الخطابات السامية للسلطان قابوس التي تدعو إلى توحيد الصف وعدم الفرقة والشقاق

(12) مسؤولية الشعب في السعي لانتخاب الشخص المناسب لمجلس الشورى وعدم العزوف عن الانتخابات لكي لا يترتب على ذلك مضار

(13) أثر الشورى في تحقيق الانتماء للوطن والسعي إلى التطور والنماء

(14) أثر الشورى في دفن الأحقاد نزع فتيل الفرقة والخلاف بين أفراد المجتمع

(15) أهمية الجولات السامية لحاكم البلاد ومشورته للوجهاء من الناس والشيوخ وأهل العلم والأخذ بآرائهم ومقترحاتهم ومناقشتهم فالأمور التي من خلالها يتم تكمل مسيرة التطور والنماء للوطن والشعب

(16) أثر الشورى في معرفة أدوات أعضاء مجلس الشورى ودورهم التشريعي في مناقشة القوانين والتشريعات، وليسوا ساعي بريد لتخليص معاملات شخصية لبعض أفراد المجتمع.

(17) حماية أفراد المجتمع من الاستبداد والدعوة إلى العمل الجماعي

(18) العمل بقول الله تعالى " وأمرهم شورى بينهم " ليتجنب كل فرد من الأخطاء

(19) يجب على كل فرد أن يستشير من يثق بعلمه ودينه وأمانته

(20) أهمية القوانين التشريعية في الحفاظ على الحماية الاجتماعية والرفي بالمستوى المعيشي للمواطن

(21) عمل مجلسي الشورى والبلدي يفيد عدم وجود الاستبداد والتعنت الفكري في المجتمع العماني

(22) اللحمة الوطنية بين أفراد المجتمع له الأثر الكبير في التطور والنماء المجتمعي

(23) الوعي الثقافي والفكري يعزز من نشاط الاستدامة الإيجابية في المجتمع

وتلك النتائج التي توصلت إليها ما هي إلا بعض النتائج والآثار للشورى على المجتمع العماني سياسيا واجتماعيا فأوصيكم بالاطلاع عليها في الكتب والدارسات السابقة التي تحدثت عنها بكل تفصيل ووضوح وأكثر أهمية.

التوصيات:

من خلال البحث فإني قمت بدراسة أثر الشورى على المجتمع العماني في الجانب السياسي والاجتماعي، حيث أني أوجه بالقاء عمل دراسة في الجوانب الاقتصادية وعمل الاستبانة التي تتطلع لكشف حقيقة الأثر من المجتمع العماني حيث أني غفلت عن ذكر هذا في البحث. وأسأل الله التوفيق فيما قدمت فإن أخطأت فمن نفسي والشيطان وإن أصبت القول فمن الله وتوفيقه.

ودمتم بحفظ الله رعايته

المصادر والمراجع

- (1) الجيطالي النفوسي، إسماعيل بن موسى، قناطر الخيرات، فصل في المشورة، ط2. (لبنان - بيروت: دار الكتب العلمية، 1422هـ - 2001م).
- (2) أبو العباس، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، السياسة الشرعية في أصلح الراعي والرعية، ط1. (المملكة العربية السعودية: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد 1418هـ).
- (3) الجصاص، أحمد بن علي بن أبي بكر، أحكام القرآن، تحقيق عبد السلم محمد علي شاهين، ط1. (لبنان - بيروت: دار الكتب العلمية، 1415هـ - 1994م).
- (4) الخليلي، أحمد بن حمد، العدل والشورى في الإسلام > المكتبة الإباضية الشاملة <.
- (5) الشيباني، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد، تحقيق. أحمد محمد شاكر، ط1. (القاهرة: دار الحديث، 1416 هـ - 1995 م)، ج8.
- (6) ابن فارس، حمد، معجم مقاييس اللغة. تحقيق عبد السلم هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م، مادة (شور).
- (7) الأصبهاني، الحسين بن محمد الراغب، المفردات في غريب القرآن، تحقيق. عدنان الداودي، ط1. (دار القلم، دمشق - بيروت، 1412هـ)، (مادة شور).
- (8) حسين بن محمد، صيد الأفكار في الأدب والأخلاق والحكم والأمثال، باب الشورى، (الناشر: وزارة الثقافة اليمنية، دار الكتاب 2009م).
- (9) الشقصي، خميس بن سعيد بن علي بن مسعود، تحقيق. سالم بن حمد بن سليمان الحارثي، ط1. (مسقط: وزارة التراث القومي والثقافة 1404هـ/1984م).
- (10) الشقصي، خميس بن سعيد بن علي بن مسعود، منهج الطالبين بلاغ الراغبين، تحقيق سالم الحارثي، سلطنة عمان: وزارة التراث القومي والثقافي، 1978م.
- (11) الفراهيدي، خليل بن أحمد، قاموس العين، باب (أشل).

- (12) العازمي، راشد حمدان، الشورى في السنة النبوية جمعاً وتصنيفاً ودراسة، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا - الجامعة الدرية، 2004م.
- (13) العويسي، رجب بن علي بن عبيد، الوجدان الوطني قراءة في النطق السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم، الناشر (دار الكتاب الجامعي - العين - دولة الإمارات العربية المتحدة)، الطبعة الأولى (1431هـ - 2011م).
- (14) الحسيني، سالم" المرشح لعضوية المجلس يجب أن يتصف بالقوة والأمانة والعلم ورجاحة الرأي"، جريدة عمان الرسمية، 24 أكتوبر 2019م، (الزيارة: 2024/3/31م).
- (15) القاسم الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، تحقيق. حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط2. (القاهرة: مكتبة ابن تيمية، 1415 هـ - 1994 م).
- (16) ابن عطية، عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. تحقيق عبد السلم عبد الشافي محمد، ط1. (لبنان - بيروت: دار الكتب العلمية، 1422هـ).
- (17) ابن جوزي، عبد الرحمن بن علي، زاد المسير في علم التفسير. تحقيق عبد الرزاق المهدي، ط1. (لبنان - بيروت: دار الكتاب العربي، 1422هـ).
- (18) الماوردي، علي بن محمد بن محمد بن حبيب، أدب الدنيا والدين، (الناشر: دار مكتبة الحياة، 1986م)، باب الفصل الثالث في المشورة.
- (19) أبو الحسن البصري، علي بن محمد بن محمد بن حبيب، أدب الدنيا والدين، باب (الفصل الثالث فالمشورة)، دار مكتبة الحياة، 1986م.
- (20) الدمشقي، عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن، قواعد الأحكام في مصالح الأنعام، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، 1414 هـ - 1991 م)، ج1.

- (21) نور الدين السالمي، عبدا لله بن حميد بن سلوم، جوهر النظام في علمي الأديان والأحكام، الطبعة الثانية 1438-2018م.
- (22) الكواكبي، عبد الرحمن بن أحمد بن مسعود، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، ط1. (حلب: المطبعة العصرية 1265 - 1320 هـ = 1849 - 1902 م)، ج1.
- (23) عبد الحميد ظفر الحسن، مبدأ الشورى في الفقه السياسي لابن عاشور (دراسة فقهية مقارنة)، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة.
- (24) ابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، تونس، دار سحنون للنشر والتوزيع.
- (25) ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب. بيروت - لبنان، دار صادر، 1414هـ، مادة شور.
- (26) القرطبي، محمد أحمد، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني، إبراهيم اطفيش، ط2. (القاهر: دار الكتب المصرية، 1384هـ - 1964م).
- (27) البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق. محمد زهير بن ناصر الناصر، ط1. (دار طوق النجاة، 1422هـ)، ج7.
- (28) الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة سنن الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي ط2. (القاهرة شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1975م)، ج4.
- (29) الشهري، ملفي بن حسن، الشورى ودلالاتها الحضارية وقواعدها الفكرية، الطبعة الأولى. الناشر: (مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2015م).
- (30) الزمخشري، محمود بن عمرو بن أحمد، أساس البلاغة. تحقيق محمد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1419هـ - 1998م، مادة شور.

- (31) مجد الدين أبو طاهر، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، ط 8، 1426هـ - 2005م، (مادة شور).
- (32) مجموعة من العلماء بإشراف مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، الناشر: (الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية)، ط 1: (1393 هـ - 1973 م) - (1414 هـ - 1993 م)، سورة الشورى (باب أهم مقاصد السورة)، ج 9.
- (33) محمد الخضر حسين. مذكرة في السياسة الشرعية. مطبعة الزهر، 1366هـ - 1947م.
- (34) محمود حلمي، نظام الحكم الإسلامي مقارنا بالنظم المعاصرة، (القاهرة: دار الهدى للطباعة)، ط 4: (1398 هـ - 1978 م).
- (35) ابن العربي، محمد بن عبد الله أبو بكر، أحكام القرآن. تحقيق محمد عبد القادر عطا، ط 3. (دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1424 هـ - 2003 م)
- (36) البهلائي، ناصر بن سالم بن عديم الرواحي، الآثار الشعرية لأبي مسلم البهلائي، تحقيق محمد الحارثي، ط 1. (منشورات الجمل - بغداد - بيروت 2010).
- (37) الزحيلي، وهبة بن مصطفى، التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج (دار الفكر المعاصر - دمشق) ط 2: 1418هـ.
- (38) <https://www.atheer.com/archives/22751/#ixzz7B4pS0pYG> ، في الموقع الإلكتروني لأثير نشر في يوم السبت، 24 أكتوبر 2015 م، (قمت بزيارته 2024/7/11م).
- (39) أحمد بن حمد الخليلي، لا يسوغ العزوف عن المشاركة لما قد يؤدي إليه من فساد، <https://www.atheer.com/archives/22751/#ixzz7B4pS0pYG> ، في الموقع الإلكتروني لأثير نشر في يوم السبت 24 أكتوبر 2015 م، (قمت بزيارته 2023/7/11م).

- (40) العماني، جابر حسين، "صوتك أمانة"، جريدة الرؤية، 22 أكتوبر 2019،
<https://alroya.om/p/248763> . (تاريخ الزيارة: 2024/3/31).
- (41) الفهدي، صالح "شراء الضمائر والدّمم" الرؤية، 04 أكتوبر 2023.
<https://alroya.om/p/330584> . (تمت الزيارة في 2024/3/31م).
- (42) المرسوم سلطاني رقم 2011/116 بإصدار قانون الجالس البلدية، (سلطنة عمان: وزارة العدل والشؤون القانونية)، 11 يناير 2021،
<https://www.mjla.gov.om/laws/1> (تمت الزيارة في 2024/3/31).
- (43) المرسوم سلطاني رقم 2023/52 بإصدار قانون الحماية الاجتماعية، (سلطنة عمان: وزارة العدل والشؤون القانونية)، 19 يوليو 2023،
<https://www.mjla.gov.om/laws/1> (تمت الزيارة في 2024/3/31).
- (44) المرسوم سلطاني رقم 2023/54 بإصدار قانون انتخابات أعضاء مجلس الشورى، (سلطنة عمان: وزارة العدل والشؤون القانونية)، 27 يوليو 2023،
<https://www.mjla.gov.om/laws/1> (تمت الزيارة في 2024/3/31).
- (45) المرسوم سلطاني رقم 2023/54 بإصدار قانون انتخابات أعضاء مجلس الشورى، (سلطنة عمان: وزارة العدل والشؤون القانونية)، 27 يوليو 2023،
<https://www.mjla.gov.om/laws/1> (تمت الزيارة في 2024/3/31).
- (46) المرسوم سلطاني رقم 2021/6 بإصدار النظام الأساسي للدولة، (سلطنة عمان: وزارة العدل والشؤون القانونية)، 11 يناير 2021،
<https://www.mjla.gov.om/laws/1> (تمت الزيارة في 2024/3/31).

(47) المرسوم السلطاني رقم 2021/7 بإصدار قانون مجلس عمان، (سلطنة عمان:

وزارة العدل والشؤون القانونية)، 11 يناير 2021،

<https://www.mjla.gov.om/laws/1> (تمت الزيارة في

2024/3/31).

(48) ملحق الجريدة الرسمية العدد (1226)، المرسوم السلطاني رقم 2018/7

بإصدار قانون الجزاء العماني، (سلطنة عمان: وزارة العدل والشؤون القانونية)، 11 يناير

2018، <https://www.mjla.gov.om/laws/1> (تمت الزيارة في

2024/3/31).

(49) من أقوال السلطان قابوس رحمه الله تعالى . شبكة عمان القانونية . التوتير نشر

في تاريخ 3 يونيو 2020.

(50) الموقع الرسمي لمجلس الشورى العماني، ثقافة برلمانية، اختصاصات لجنة الخدمات

والتنمية الاجتماعية، <https://www.shura.om/Education>

(51) الموقع الرسمي لمجلس الشورى، سلطنة عمان،

<https://www.shura.om/About-Us/About-the-Majlis>،

شاهدته تاريخ 2024/3/31م.

(52) الموقع الرسمي لوزارة العدل والشؤون القانونية (المراسيم السلطانية)،

<https://www.mjla.gov.om/laws/1> قمت بالزيارة 2024/3/31م.

الفهرس

1	المقدمة.....
7	تمهيد.....
16	الفصل الأول: الآثار السياسية للشورى على المجتمع العماني.....
16	المبحث الأول: الآثار السياسية للشورى من حيث الاختيار والانتخاب.....
16	المطلب الأول: التفاعل الإيجابي والتحلي بروح المسؤولية.....
22	المطلب الثاني: مناقشة التشريعات عن طريق الأعضاء المنتخبين.....
26	المبحث الثاني: الآثار السياسية للشورى من حيث اختيار الأكفاء.....
26	المطلب الأول: ضمان وصول العضو الكفاء إلى المجلس.....
36	المطلب الثاني: تجنب التحزب القبلي والجهوي عند الانتخاب.....
40	الفصل الثاني: الآثار الاجتماعية للشورى على المجتمع العماني.....
40	المبحث الأول: الآثار الاجتماعية للشورى من حيث المشاركة في سن التشريعات....
40	المطلب الأول: تضيق شقة الخلاف بين أفراد المجتمع.....
42	المطلب الثاني: الحماية من الاستبداد.....
45	المبحث الثاني: الآثار الاجتماعية للشورى من حيث المشاركة في تنمية المجتمع.....
45	المطلب الأول: تقديم الخطط والرؤى المتعلقة بتنمية المجتمع.....
48	المطلب الثاني: ضمان العدالة الاجتماعية في تنمية المجتمع.....
51	الخاتمة.....
54	المصادر والراجع.....